جـــــامعة قـــــاصدي مربـــــاح - ورقلـــــة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اجتماعية

الشعبة: فلسفة

التخصص: تاريخ الفلسفة

إعداد الطالبة: نجاة حيمر

بعنوان:

نظرية العدالة عند جون راولز

نوقشت علنا يوم 2017/05/15

أمام اللجنة المكونة من السادة

الأستاذ/ عاشور بن قويدر	رئيسا
الأستاذ / رياض طاهير	مشرفا
الأستاذ/ ابراهيم كراش	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

إهـــــــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى زوجي العزيز الذي صبر معي، وشجعني على إتمام هذا البحث حتى نهايته.

إلى فلذة كبدي ابني الحبيب حفظه الله، معاد سيف الدين.

كلمة شكر

الحمد لله والشكر لله الذي قدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع، فعليه توكلنا وما توفيقنا إلا عليه.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان، إلى المشرف الأستاذ: **رياض طاهير**، الذي كان نعم الناصح والموجه والمرشد، كما نشكره على تفضله وقبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع، وتشجيعه المتواصل لنا طيلة مراحل هذا البحث.

وأتوجه بخالص الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم وقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

والشكر موصول إلى كل من علمني حرفا في هذه الحياة، لكم مني فائق التقدير والاحترام.

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، لإعداد هذا العمل، من الأهل والأقرباء والأصدقاء، وأخص بالذكر أختي العزيزة قوادري وداد.

فهرس المحتويات

مقدمة

مقدمة:

يعتبر البحث في العدالة قديم قدم الحضارة الإنسانية، وهي فضيلة أخلاقية تتحدد قيمتها في تطبيقاتها العملية، وفي تجسيدها على أرض الواقع، ويعتبر "جون راولز"(1921-2002)، أحد الفلاسفة السياسيين الرائدين في هذا المجال، الذين فتحوا نقاشا سياسيا واسعا في الولايات المتحدة الأمريكية، حول مفهوم العدالة الاجتماعية ومبادئها، حيث قدم راولز طرحا ليبراليا سياسيا مؤسسا على أخلقة هذا المفهوم، من خلال تبنيه لفكرة العدالة كإنصاف بمختلف قيمها ومبادئها الاجتماعية والأخلاقية.

وفي هذا الإطار تبادر إلى أذهاننا الإشكالية التالية: ما هو مفهوم العدالة الراولزية؟ وهل يمكن تحقيق مبدأ العدالة في ظل تصادم المنافع والمصالح المتضاربة؟ وبصيغة أخرى: إلى أي مدى يمكن لنا بناء نظرية للعدل في ظل تضارب مصالح المجتمع عند جون راولز؟

ولتحليل الإشكالية السابقة الذكر، اعتمدنا في بحثنا هذا على منهجين أساسيين، وذلك لما يقتضيه الموضوع، فاعتمدنا على:

-المنهج التاريخي: قصد تتبع الصيرورة التاريخية لمفهوم العدل عبر مراحله التاريخية.

-وكذا المنهج التحليلي النقدي: لما تقتضيه الدراسة الفلسفية للموضوع من تحليل لأفكار راولز حول العدل من جهة، ومن جهة أخرى التطرق إلى أهم الانتقادات الموجهة له.

ولتحليل هذه الإشكالية أيضا، وبالنظر إلى نوع الموضوع وكيفية تناوله، وكذا المصادر والمراجع الموظفة، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية، حيث تناولنا في الفصل الأول الصيرورة التاريخية لنظرية العدالة و قسمناه بدوره إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول، كان عنوانه العدالة في العصر اليوناني وتضمن هذا المبحث ثلاثة نماذج أساسية هي: السفسطائيين، أفلاطون وأرسطو، ثم عرجنا في المبحث الثاني إلى العدالة في العصر الوسيط وأدرجنا ضمنه أنموذجين

اثنين هما: القديس اغوسطين، والقديس توما الاكويني، أما في المبحث الثالث فدرسنا العدالة في العصر الحديث، تناولنا فيه العدالة عند فلاسفة العقد الاجتماعي، مدرجين نموذجين أساسيين كان لهما الأثر البالغ في تأسيس ذهنية وتفكير راولز هما: جون لوك، وجان جاك روسو، كما أننا عرجنا في هذا المبحث إلى أكثر الفلاسفة تأثيرا على فكر روالز وهو: ايمانويل كانط.

أما الفصل الثاني فقد ضم فكرة العدالة كإنصاف عند راولز، حيث قمنا فيه بتبيان ماهيية العدالة عند هذا الفيلسوف، ووضحنا في المبحث الثاني كيف كان يضع العدل سابقا للخير، أي أولوية العدالة على الخير عنده، ووضحنا في المبحث الثالث من الفصل نفسه انتقاد راولز لمبدأ المنفعة بشقيها الفردي والجماعي.

أما الفصل الثالث فقد ضم ثلاث مباحث، الأول والثاني حول مبادئ العدالة عند جون راولز، والمبحث الثالث والأخير فقد تطرقنا فيه إلى بعض الانتقادات التي وجهت لنظرية العدالة كإنصاف، بالإضافة إلى تقويم عام لهذه النظرية.

أما عن أسباب اختيار الموضوع فترجع إلى:

1- رغبة منا في التقصي عن حقيقة العدالة عبر العصور، وتبيان مبادئها وقواعدها، إضافة إلى ميلي للبحث في المواضيع السياسية والأخلاقية.

2- محاولة حل إشكالية البحث التي تدور حول نظرية العدالة عند جون راولز وأهميته، مع محاولة تحليل أهم أفكار راولز وفك الغموض والإبهام الذي طغى على فلسفته في العدالة، هذا بالإضافة إلى غياب الدراسات المتخصصة داخل المكتبات الجامعية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية حول هذا الموضوع، وكذلك محاولة إثراء هاته المكتبة ببحث متواضع يتناول الجوانب

المختلفة لهذه الدراسة، يكون مرجعا فكريا وأنيسا لطلبة الفلسفة لإثراء معارفهم، ويستفيد منه المهتمين بدراسة هذا الموضوع، ولفت انتباه المتخصصين للاهتمام والتعمق فيه أكثر.

أما عن أهداف هذه الدراسة فتتمثل في محاولة التعرف على كيفية تطور فكرة العدالة عبر مراحلها التاريخية، وتطورها الكرونولوجي، وتحديد مبادئها وأسسها، واكتشاف الفكر السياسي الغربي المعاصر لما يكتسيه من أهمية في الساحة العالمية اليوم، باعتبار أن العدالة مفهوم تتوق إليه مختلف الشعوب على مر العصور.

أما عن الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بالبحث فتتجلى في قلة المصادر والمراجع داخل مكتبة الجامعة، حيث سجلنا قلة، إن لم نقل غياب، المصادر باللغة الأجنبية، بالإضافة إلى صعوبة الموضوع وشساعته.

الفصل الأول

الصيرورة التاريخية لنظريــة العدالـــــة

.المبحث الأول: العدالة في العصر اليوناني

.المبحث الثاني: العدالة في العصر الوسيط

.المبحث الثالث: العدالة في العصر الحديث

المبحث الأول: العدالة في العصر اليوناني

1-السفسطائيين:

قدم "السفسطائيون" إلى مدينة أثينا حوالي (العام 450) قبل الميلاد ، وكان الرحيل الأول منهم معلمين بارزين وبارعين في فن الخطابة واللغة، والبيان وكانوا يتقاضون مقابل ذلك كله أجرا ويعطون دروسا في فن إدارة المنزل والدولة، وكانوا رجالا متقفين و موسوعيين محبين للفنون والعلوم والمعارف وجميع التقنيات العلمية، ولما كانت تعاليم الديمقراطية ترى أن الحكم متاح للجميع ، فقد تزايد الطلب عليهم وعلى فنونهم من طرف الشعب، وصار يعتقد أن النجاح السياسي مرهون بما يحصله الفرد من علوم ومعارف، فقد كان الإقبال على طريقتهم في التعليم كبيرا ومدهشا ومن كل حدب وصوب، خاصة في كيفية تحصيل الفضيلة السياسية والوصول إلى الحكم كانت السفسطائية إذا بقيمتها تلك تؤسس لثقافة سياسية جديدة تأخذ معطيات الواقع على محمل الجد، وتتعامل بانسجام وبذكاء كبيرين مع تلك المعطيات السياسية .[1]

كان من أهم المبادئ السفسطائية أنهم جعلوا الفرد نقطة البداية في فلسفتهم السياسية، وقد ترتب على هذه النظرة أن الدولة كلها عندهم تقوم على تعاقد الأفراد واتفاقهم، ولقد أكد بروتاجوراس* المشرع المستنير في هذا المجتمع أن القوانين من خلق الإنسان، وشارك مواطنه ديموقريطس إلى حد كبير في نظريته عن تطور المجتمع الإنساني، وآمن مثلما آمن الفلاسفة الأيونيين، بشكل عام بان العدالة أمر يكاد يكون مؤكدا أن النظم الإنسانية يجب أن تتكيف مع مطالب الإنسان المتغيرة.

1-خديجة زتيلي، **أفلاطون، السياسة، المعرفة، المرأة** (ط1.بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، 2011) ص. ص 39. 40.

*بروتاجوراس protagoras:سفسطائي يوناني ولد نحو(485_411ق م) صاحب المذهب الحسي والنسبي، عارض فكرة الحقيقة المطلقة، وصاحب القول المشهور:(الإنسان مقياس الأشياء كلها).للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى: **معجم الفلاسفة** لجورج طرابيشي،(ط3، بيروت: دار الطليعة،2006)،ص170.

لكن هذه الفكرة كانت لعنة في نظر أفلاطون* الذي نادي بأن فكرة العدالة أبدية وأنها لا تفهم بدراسة التاريخ وإنما بالتفكير الخاص.[1]

كانت السفسطائية تسيطر على المسرح السياسي خلال القرن الخامس قبل الميلاد (5ق م)، فالتوجه السياسي والانقلابات الاجتماعية التي تجاوزت النطاق التقليدي واستلام الطبقة الشعبية زمام الحكم كان يثير الحيرة والاضطراب، فكان الناس يلجئون لكي يسترشدوا من المعلمين المتجولين كانوا يدعون معرفة سر النجاح والمنهج الأصلح لإدارة شؤون الدول، بما أن الشعب كان قد أصبح المسيطر على المدن فكان لابد لفن الإقناع أي لعلم البلاغة من أن يكون الأداة التي لا غنى عنها في شؤون الحكم، وكان لابد للسفسطائيين من أن يكونوا المتخصصين بهذا الفن فقد زاولوا جميع الجدال، معتنقين نسبية عقلية تتنكر لكل مطلق، نسبية جعلت بروتاغوراس (485_411 ق م)، يعلن أن الإنسان هو وحده مقياس كل شيء، وبما أنه لم يكن يلم إلا بالمعرفة الحسية فقد كان بإمكانه أن يزعم أن جميع الأشياء متغيرة في جوهرها وان لاشي ثابت وان الصحيح هو الذي يبدو صحيحا للفرد، فان رضي السفسطائيون بترك النسبية بعض الأحيان فيما ذلك إلا ليؤكدوا تعارض القانون الوضعي والطبيعة تعارضا جذريا.

فالقانون بحسب بعضهم ليس سوى أداة ضغط يلجأ إليها الضعفاء لكي يدافعوا بها عن أنفسهم ضد الأقوياء بينما الحقيقة التي تعلمنا إياها الطبيعة هي أن حق القوي الحكم لمجرد منفعة الخاصة وهكذا يحلون القوة محل الحق [2].

ونفهم من خلال ما تم عرضه، أن السفسطائيين قد اهتموا بفكرة المساواة من الناحية الطبيعية، وفي نفس الوقت يقرون بالتغيير والنسبية، بمعنى أنهم يؤمنون بوجود أكثر من مستوى للعدالة والمعيار الذي يحدد هذا بالنسبة لهم هي الذات الإنسانية نفسها باعتبار أن الإنسان مقياس كل

[1]-مصطفى النشار، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، (ط1 ،القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.1999)، ص ص47،48.

2- جيمس فينيكان، أفلاطون سيرته أثاره ومذهبه الفلسفي، (ط1،بيروت،قادة الفكر دار المشرق،1991)ص ص20.19

شيء ولكن هذا سيجعل كل شخص يرى العدالة على هواه والخير فيما يراه هو خير.فليس هناك معيار واحد للعدالة.

2-أفلاطون Platon: (437-347ق م)

ولكي نتطرق إلى "أفلاطون"* وأفكاره السياسية ونظرته لفكرة العدالة كان لابد لنا من التطرق أولا ولو بعجالة على أفكار أستاذه "سقراط"**. لأنه ورغم العوامل الناجمة عن أساليب السفسطائيين وطرقهم كانت عديدة، وقد لعبت دورا في توجيه أفكار أفلاطون ولكن ما من شيء بلغ درجة تأثير معلمه سقراط عليه،

"فسقراط" ولد في أثينا سنة 437 قبل الميلاد، لم يؤلف كتابا ولكنه بقوة كلمته وسداد حجته وعمق تفكيره قد الهم كل ما كتبه تلميذه أفلاطون رأى سقراط أن العلم أساس لكل فضيلة*** لأن الإنسان لا يصنع الشر مع العلم بأنه محض شر فإذا اقترف جرما بحق العدالة فلأنه كان مخدوعا.[1]

في حوالي العام (399) قبل الميلاد قام شاعر يدعى (ميلتوس) برفع شكوى يتهم فيها "سقراط" بالكفر، والإخلال بالمبادئ العامة، وكان "أفلاطون" نصيرا لأستاذه "سقراط"، وكان شاهدا على

---

*أفلاطون: "أعظم فيلسوف في العصور القديمة ،ولد نحو 437 ق م، من أسرة ارستقراطية أثينية .كان أفلاطون تلميذ سقراط الذي لم يكتب شيئا، من ابرز مؤلفات أفلاطون: مجموعة من المحاورات تضم زهاء ثلاثين محاورة، وعلى وجه التعيين ثماني وعشرين متفاوتة الطول، أهمها الجمهورية، السياسي، القوانين، بروتاغوراس، دفاع سقراط..."للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى: **معجم الفلاسفة** لجورج طرابلشي ،المرجع السابق، ص ص 71-76.

سقراط: فيلسوف يوناني ولد في "الوبكية" باتيكا نحو عام 480 ق م، ومات في أثينا عام 399 ق م. وهو من "انزل الفلسفة من السماء إلى الأرض وادخلها إلى البيوت والأسواق "على حد تعبير شيشرون. للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى: **معجم الفلاسفة، لجورج طرابلشي، المرجع نفسه، ص ص365-366.

***فضيلة (vertirs)«حضت الفضيلة بعناية الفلاسفة والمفكرين الأخلاقيين فاعتقد المغالطون إن الإنسان مقياس كل شيء وان الحكمة هي فن بلوغ السعادة حتى جاء سقراط وقرر أن العدالة وسائر الفضائل تتلخص في الحكمة، وقال بجواز تعليم الفضيلة لأنها علم »للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى: معن زيادة، **الموسوعة الفلسفية العربية**، المجلد الأول،(ط1، معهد النماء العربي،1976) ص 645.

1- جيمس فينيكان، المرجع السابق، ص29.

موت، المأساوي الذي سيخلده في محاورته الشهيرة: دفاع سقراط، فالرحيل السقراطي، كان ذا دلالات كبيرة في حياة أفلاطون خاصة على الصعيد الأخلاقي والسياسي.

"فسقراط" نفسه كان مدركا أن الظلم الذي تعرض له في المحاكمة لا يعود بالأساس إلى القوانين بل إلى كيفية تطبيقها من طرف البشر، ويشير أفلاطون إلى المشكلة في فلسفة السياسة بصيغ مختلفة، عندما يطرح السؤال: من الذي يجب أن يحكم؟ وهل الجميع مخول لذلك؟، أم أن هناك مواصفات معينة يجب توفرها في الحاكم؟ مستفيدا من التداعيات الخطيرة للديمقراطية التي كانت مذهبا سياسيا نشأت السفسطائية في أحضانه، وكان أسوء انجازاتها إعدام سقراط بعد تلك المحاكمة السياسية الملفقة،

لقد أدين "سقراط" من طرف شعبه، باسم المؤسسة الدينية والسياسية، ولم تخلف هذه المحاكمة أثرا كبيرا على أفلاطون فحسب بل ظل صداها يتردد عبر التاريخ كفعل منافي للحرية وللعدالة. ومثل ما تثير محاكمة سقراط كثيرا من القضايا المتعلقة بالفكر الحر والسياسة الرشيدة، يثير موته الهادئ الانتباه أيضا، نظرا لما يكنه هذا الرجل من احترام للمؤسسة السياسية حتى ولو كانت جائرة متعسفة وهي التي أمرت بموته، وكان يجب أن يحترم قراراتها ليطبق بشكل عملي ما كان ينادي به من مبادئ تصب إجمالا في احترام القوانين والامتثال لها، فخلال الفترة التي كان سقراط ينتظر فيها حكم الإعدام جاءه تلميذه المخلص (كريتون) وعرض عليه الهرب من السجن بعد أن يتولى هو رشوة الحراس، لكن "سقراط" رفض، وقال بوجوب احترام العدالة وقوانينها حتى لو كانت هذه القوانين جائرة ومستبدة [1].

لقد امن "سقراط" بمبادئه إلى أخر لحظة من حياته لكي يقدم لنا نموذجا للمخلص للقوانين والعدالة، والعدالة عنده هي فضيلة من الفضائل، ولكن هل كان من العدل إعدامه؟

وهل رضوخه للحكم يجسد لنا هذه العدالة ؟ الإجابة بتأكيد ستكون بالنفي، فمن غير المنطقي أن نرضخ للظلم، وهذا لا يمد بصلة للعدل.

---

[1]-خديجة زتيلي، المرجع السابق، ص ص44-49.

إن "أفلاطون" كان همه الأول حث الناس على ممارسة الفضيلة لقد كان مقتنعا بضرورة عيش الإنسان في مجتمع لكي يتمكن من تحقيق ذاته تحقيقا كاملا، لذلك بعد أن قاد الفلاسفة في الجمهورية إلى ذروة المشاهدة، عاد بهم مجددا إلى الكهف لكي يهتموا بالشؤون العمومية، وإذا سال احدهم: لماذا حرم الطبقة المحاربة من كل ملكية، ومن كل رفاهية مادية أجاب: أن الدولة وجدت لأجل الصالح العمومي، ثم إذا كانت العدالة هي الفضيلة الكبرى ففي الدولة تمارس هذه العدالة الممارسة الفضلى لأنها تتحقق أفضل ما تتحقق ببذل كل مواطن جهده في إكمال واجبه مع احترامه لحرية الآخرين، فكما أن تفضيل الإنسان عضوا من جسده على حساب سائر الأعضاء، يفضي به إلى الخسران، كذلك في الدولة فان المثل الأعلى هو أن يسود العدل بين المواطنين.

أما مهمة تحقيق هذا العدل فيجب أن تستند إلى الفيلسوف لأنه وحده من شاهد الحقيقة الوجودية، المطلقة ولذلك فهو من يستطيع أن يقيم التوازن اللازم بين المواطنين.

وقد شغلت قضية العدالة حيزا كبيرا في الفكر السياسي الأفلاطوني، ويتمثل جوهر العدالة عنده في الفضيلة التي تهدف إلى الخير الاسمي للدولة وأفرادها، والعدالة توازي مجموعة الفضائل التي تنظم الحياة البشرية العامة والخاصة ويعني ذلك أن يؤدي كل فرد في الدولة ما عليه من التزامات وواجبات بحكم موقعه وبحسب حالته، وغاية العدالة عنده هي تحقيق الأمن والنظام في الدولة دون عائد من الحقوق، ولذا نجد أن الحرية في جمهورية أفلاطون غائبة أو مفقودة، إذ ليس لأحد من أفراد الدولة أن يغير مكانته الاجتماعية، أو أن ينتمي لطبقة دون طبقته، ذلك لان الطبيعة تتدخل وفق القدرات والطاقات البشرية، تقوم طبقات الدولة وتعمل في تناسق من اجل الإبقاء عليها والحفاظ على إستمراريتها[1].

فغاية "أفلاطون" هو تحديد صورة الدولة المثالية التي تتحقق فيها العدالة، ولان العدالة فضيلة النفس الفردية كما هي نظام يتعلق بالدولة فقد كان عليه تغيير طبيعة الإنسان وتكوين الدولة

[1]– محمد نصر مهنا، **في تاريخ الأفكار السياسية وتنظيم الدولة**، (دط,الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999) ص60.

على حد سواء حتى يتمكن من تحديد الظروف الواجب توفرها حتى تتحقق العدالة، فهو يؤكد على قيمة العدالة وما يترتب على وجودها من خير للمجتمع والفرد[1].

يقول أفلاطون:" أسالك ألا تضع نصب عينيك في إطرائك العدالة إلا أمرا واحدا وهو الخير الذي تجلبه لصاحبها، ولا تدم الظلم إلا على أساس ما يجلبه الظلم بذاته لصاحبه من الضرر"[2]

وأفلاطون هنا يؤكد على أهمية وقيمة العدالة وما تجلبه من خير على صاحبها وعلى الدولة .

ويقول في موضع آخر: " ففي الصورة الكبيرة للعدالة يكون من الأسهل علينا إدراكها لذا اقترح أن نبحث عن طبيعة العدالة أولا كما تبدى في الدولة، ثم نبحثها بعد ذلك في الفرد، فننتقل بذلك من الأكبر إلى الأصغر ونقارن بين الاثنين"[3]

بمعنى أن العدالة فضيلة تهدف في الأساس إلى خير الفرد والدولة معا، وهي تنتقل من الدولة إلى الفرد.

لقد أسهم أفلاطون في معالجة الفكر السياسي اليوناني بشكل متميز وخاصة فكرة العدالة فقد كانت غايته الأساسية هي تحديد صورة الدولة المثالية التي تتحقق فيها أهم أسس السياسة والحياة السياسية المستقرة، وهي العدالة ،فالعدالة بالنسبة له كانت فضيلة عامة (الدولة)، وخاصة (لفرد)، حيث انه بنى فكرته عن العدالة داخل الفرد والدولة، من خلال إيجاد نوع من التوازن لتحقيق مطالب قوى النفس المختلفة والمتصادمة،(العدالة تتحقق من خلال احترام التقسيم الطبقي).

---

[1]–اميرة حلمي مطر، **جمهورية أفلاطون**، (دط،دب:مهرجان القراءة للجميع مكتبة الأسرة،1901) ص ص13–14.

2–أفلاطون، **الجمهورية المدينة الفاضلة**، تر عيسى الحسن(ط1، بيروت: 2009) ص117.

3–أفلاطون، المرجع نفسه، ص119.

3-أرسطو طاليس Aristote:

الإنسان عند "أرسطو"* حيوان مدني بالطبع، فمن يستطيع أن يعيش خارج الدولة فليس إنسانا بل بهيمة أو إلها "[1].

ونرى أن هذه الفكرة (الإنسان اجتماعي ومدني بطبعه) فكرة قديمة قدم الإنسان، وهي فكرة اثبت صحتها الواقع في كل عصر من العصور، وأرسطو هنا يؤكد على ضرورة التجمع الاجتماعي والسياسي، بحيث يكون هدا التجمع مبني على أساس العدالة ومبادئها، يقول أرسطو: "الواقع انه لا شيء أشنع من الظلم المسلح، لكن الإنسان قد تلقى عن الطبع أسلحة العدل والفضيلة التي ينبغي أن يستعملها ضد شهواته الخبيثة، فبدون الفضيلة يكون أكثر ما يكون فسادا وافتراسا، فليس له إلا ثورات الحب والجوع البهيمية، فالعدل ضرورة اجتماعية لأن هو قاعدة الاجتماع السياسية".[2]

وأرسطو هنا يؤكد على ضرورة أن يكون العدل أساسا لكل التعاملات الاجتماعية، وفي حالة ما إذا غاب هذا العدل سيحول هذا التجمع من تجمع إنساني إلى تجمع حيواني فاسد.

وقد فرق "أرسطو" بين الدولة والحكومة تفرقة سديدة، فالدولة في نظره هي مجموع المواطنين، أما الحكومة فهي الفئة التي تأمر وتنظم أمور الدولة، وهي تختلف باختلاف الغاية التي ترمي إليها فهي إما صالحة تعمل لخير الأفراد وغايتها تحقيق سعادة المجموع، وإما فاسدة وهي التي تتوخى مصلحة أفرادها وتدير مصالحها الخاصة، وتختلف أيضا الحكومات باختلاف عدد الحكام، فالحكومة هنا أيضا إما ملكية أو ارستقراطية أو ديمقراطية وإذا جمعنا بين مبدأ الحكومة وعدد الحكام نتج لنا ستة أشكال لنظم الحكم، ثلاثة صالحة وهي الملكية والارستقراطية والديمقراطية،

---

*"ارسطو:ولد في أسطاغيرا (وتعرف اليوم) ولد سنة 374ق م، وتوفي في 322ق م، يمكن القول أن أرسطو كان أعظم نوابغ النظر العقلي في تاريخ الفكر اليوناني ،من مؤلفاته: السماع الطبيعي، الاورغانون، الأخلاق النيقوماخية....." (يرى أرسطو مثله مثل الإغريقيين قاطبة في عقلنا مقياس الأشياء، ومن هنا استبعد من الواقع كل ما ليس معقولا لنا) "ج شيفاليه" للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى **: معجم الفلاسفة** ، جورج طرابيشي، المرجع السابق، ص ص52-57.

1-مصطفى حسن النشار، المرجع السابق، ص110.

2-أرسطو طاليس، **السياسة**، تر احمد لطفي السيد(د ط، د ب:الدار القومية للطباعة و النشر، دت) ص97.

وثلاثة فاسدة تقابل النظم الصالحة على الترتيب وهي: الطغيان، والاوليجاركية والديماجوجية، فالملكية حكومة الفرد العادل الذي يعمل لخير الجميع والارستقراطية حكومة الأقلية العادلة الفاضلة التي تعمل لصالح العام.

الديمقراطية هي حكومة العامة، أو الكثرة التي تعمل لخير المواطنين، وتمتاز بالحرية والمساواة، فإذا جنح الملك الفرد إلى الظلم انقلبت حكومته من ملكية فاضلة إلى طغيان، وإذا حادت الطبقة الارستقراطية عن الطريق فإنها تنقلب إلى حكومة الأغنياء الطماعين(الاوليجاركية) وعلى هذا النحو أيضا إذا فسدت الديمقراطية، وأسرفت في الحرية فإنها تتحول إلى حكومة الغوغاء والدهماء، التي يعوزها التبصر وإدراك حقائق الأمور.

والحكومة الأصلح عند أرسطو هي الحكومة الوسطى بين الحكومات الصالحة، يسميها الحكومة الدستورية وهي وسط بين الارستقراطية والديمقراطية خير الأمور الوسط " فالفضيلة عند أرسطو هي الوسط بين طرفين مرذولين [1]

الحاكم العادل عند أرسطو هو من يهدف إلى تحقيق الصالح العام، وليس صالح فرد أو جماعة ومن يحترم القرارات العامة ولا يلجا إلى القرارات التعسفية، وان يكون مقبولا من الرعية ليس مفروضا عليها بالقوة، اقتنع أرسطو بان خير ضمانات الحكم العادل هو احترام القوانين عنده ليست عبقرية الفلاسفة بل ثمرة التجربة.[2]

يشكل قرار أرسطو أن يبدأ مناقشة بهذا التميز بين الأنواع المختلفة من العدالة، فأرسطو يتقبل احتمال آن تتخذ العدالة أشكالا متعددة و متباينة، وبخاصة إمكانية أن ينظر إليها بطرق متعددة.

يتسم رأى أرسطو بشان العدالة الكاملة بالاتساع كثيرا، انه اعتقاد يتماشى إلى حد ما مع معنى الصواب والشرعية.

---

[1]-مصطفى حسن النشار، المرجع السابق، ،ص ص 112-113.

[2]- اميرة حلمي مطر ،الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، (ط5، القاهرة: دار المعارف، 1990) ص33.

ويشير إلى نوعية أو خواص الشخصية التي تقود صاحبها لان يفعل الشيء الصائب، أو بالمعنى الأوسع، ما إذا كان ذلك يتضمن أن يتصرف المرء بإنصاف آو يعطي حكما سليما بطريقة أو بأخرى مقارنة بذلك تكون آراؤه في العدالة الجزئية أضيق من ذلك كثيرا، وهي تتماشى تقريبا مع المعنى المألوف للعدالة آو الإنصاف في اللغة الانجليزية.

وتعتبر فكرة العدالة الكاملة ذات أهمية كبيرة في كتابات أرسطو عن الفضائل يشكل قرار أرسطو أن يبدأ مناقشة بهذا التميز بين الأنواع المختلفة من العدالة، فأرسطو يتقبل احتمال أن تتخذ العدالة إشكالا متعددة ومتباينة، وبخاصة إمكانية أن ينظر إليها بطرق متعددة، يتسم رأى أرسطو بشان العدالة الكاملة بالاتساع كثيرا، انه اعتقاد يتماشى إلى حد ما مع معنى الصواب والشرعية، ويشير إلى نوعية أو خواص الشخصية التي تقود صاحبها لان يفعل الشيء الصائب، أو بالمعنى الأوسع، ما إذا كان ذلك يتضمن أن يتصرف المرء بإنصاف آو يعطي حكما سليما بطريقة أو بأخرى مقارنة بذلك تكون آراؤه في العدالة الجزئية أضيق من ذلك كثيرا، وهي تتماشى تقريبا مع المعنى المألوف للعدالة أو الإنصاف في اللغة الانجليزي وتعتبر فكرة العدالة الكاملة ذات أهمية كبيرة في كتابات أرسطو عن الفضائل.[1]

ويناقش أرسطو أيضا العلاقة بين العدالة والتعامل بالمثل، ويشكل هذا المفهوم النقطة المحورية التي تربط أفكاره حول العدالة، حيث يعتبر أرسطو أن التعامل بالمثل فهم لا يمكن أن يكون صحيحا، فهو مصطلح ليس مرادفا لما هو عادل، ولا يمكن للعدالة أن تتحقق في حالة التعامل بالمثل.[2]

*إن فكرة التعامل بالمثل قد تؤدي إلى الفوضى واللاعدالة، وهذا ما أراد أن يصل إليه أرسطو، فان يرد مواطن عادي ضربة تلقاها من موظف يؤدي واجبه، فان هذا الآمر لا يمد للعدل بصلة.

1- ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، تر مصطفى ناصر(دط,الكويت: عالم المعرفة، 2012) ص 87.

2–ديفيد جونستون، المرجع نفسه ،ص ص 88-89.

.

يقسم أرسطو العدالة إلى شكلين: عدالة التوزيع وعدالة التصحيح، ويعتمد هذان النوعان من العدالة على متغيرين أساسيين لهما صلة بمفهوم التعامل بالمثل، يشرح أرسطو الفكرة العامة للعدالة في التوزيع من خلال وصف مبسط ويشير إلى ضرورة توافر أربعة شروط على الأقل وهي: أن يكون هناك شخصان وحصتان، وتتحقق عدالة التوزيع عندما ينظر إلى شخص معين بالطريقة نفسها التي ينظر بها إلى شخص غيره" أي انه إذا كان الشخصان متساويين فينبغي أن تتساوى حصة كل منهما.

ونفهم من هذا، أن العدالة تتحقق عندما تكون في مجموعة من الناس الأحرار، المتساوين، ومن الظلم واللاعدل أن تكون حصص أناس غير متساويين نفسها.

أما عدالة التصحيح، يطبق مفهوم هذا النوع من العدالة – كما يرى أرسطو– على التعاملات ذات طبيعة خاصة، وتنقسم إلى نوعين:

*التعاملات "الطوعية" هي التي تشارك فيها جميع*التعاملات "الطوعية" هي التي تشارك فيها جميع الأطراف طواعية مثل: البيع والشراء، إقراض الأموال بفائدة آو بدون فائدة، الإيجار....الخ

*أما الصنف الثاني: فهو يتضمن تعاملات "غير طوعية" ويرى أرسطو أن أي تعامل بين شخصين أو أكثر ينطوي على انتقال منافع أو أضرار بينهما لابد أن يكون خاضعا لمبادئ العدالة

وتنقسم التعاملات غير الطوعية إلى نوعين:

.نشاطات سرية: مثل السطو، الزنا، التخريب، الاغتيال، الدعارة......الخ

أما النوع الآخر من التعاملات غير الطوعية فيتضمن استعمال القوة مثل الاعتداء، الاختطاف، القتل، السرقة، السب والقذف...الخ

فعدالة التصحيح عند أرسطو هي النوع الذي يتناول جانب التصحيح، وهذا النوع من العدالة يحتاج إلى قاض أو محكم.[1]

---

[1]–ديفيد جونستون، المرجع نفسه، ص ص95-96.

وهكذا، فالعدالة عند أرسطو ذو النظرة الواقعية، هي استعداد يتحدد بناءا عليه الإنسان العادل، بحيث يكون لهذا الأخير القدرة على أن يجري قسمة عادلة بين أشخاص متساويين، دون إفراط أو تفريط، مع مراعاة عامل الاستحقاق، وعدم إهمال عنصر التناسب و التوسط. فالعدالة عند أرسطو فضيلة هدفها تحقيق السعادة على أرض الواقع.

فالمساواة عند أرسطو ليست ذات دلالات بسيطة وسطحية، بقدر ما هي منظومة معقدة في الفلسفة الأخلاقية والسياسية التي يحكمها مبدأ الفضيلة وسط بين رذيلتين، ولذلك فان المساواة أمام القانون ينبغي أن تراعي اللامساواة الموجودة بين البشر، بحكم الطبيعة.[1]

ونفهم من خلال ما تم عرضه خلال هذا المبحث أن المفكرين السياسيين اليونانيون أسهموا بشكل متميز في معالجة الفكر السياسي، وقدموا تصورات مهمة للتنظير السياسي، حيث أن القرن الرابع قبل الميلاد تميز بالفكر السياسي الخصب.

وتعتبر دولة المدينة تجربة سياسية ناجحة إلى حد بعيد، باعتبار أن المفكرين اليونانيين اعتمدوا على منهج الملاحظة والتخطيط بهدف أن يضمنوا للقبائل اليونانية الاستقرار السياسي، والتغلب على الصراعات الاجتماعية. فقد كرسوا حياتهم وجهودهم لخدمة المصلحة العامة، ودعوا إلى إقامة نظام سياسي يحقق العدالة.

[1]-توفيق الطويل، **فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها**، (ط9، القاهرة: دار النهضة العربية، 1991)، ص94.

المبحث الثاني: العدالة في العصر الوسيط

1-القديس اوغوسطين Augustin saint :

يبني القديس أوغسطين* مفهومه عن العدل على علاقة الإنسان بالله ،فالعدالة-بنسبة لأوغسطين- داخل الفرد بين قوتي الخير والشر، لن تتحقق بتلبية مطالب النفس ،خاصة الشهوانية منها ،بل ستتحقق في حالة الصلة الطيبة بين الإنسان والله، أي أن العدالة الإنسانية أساسها العودة إلى الله والالتزام بكل جوانب العقيدة الدينية، إذ أن جوهر العدالة الاوغسطنية يكمن في العلاقة بين المرء والرب وتنبثق عنها بالتأكيد العلاقات السلمية بين الإنسان والإنسان.[1]

ونفهم من خلال ما سبق ذكره أن القديس أوغسطين يؤكد على أن العدالة تتحقق من خلال العودة والرجوع إلى الأسس الدينية ، من خلال العودة إلى الله 'وهي –العدالة- تنتقل من الفرد للمجتمع.

لقد ميز القديس أوغسطين بين صنفين من البشر يفترض أنهم يقطنون نوعين من المدن، الصنف الأول هم أولئك الذين يغلب عليهم حب الذات فيمارسون الشهوات، ويتبعون الشيطان، وهؤلاء هم الذين يشكلون ما يسميه: "مدينة الله".

أما الصنف الثاني فهم أولئك الذين يغلب غليهم حب الله، وهؤلاء هم مواطنو المدينة السماوية.[2]

---

*اوغسطينوس: "أشهر أباء الكنيسة اللاتنية، ولد في طاجسطا (سوق اهراس) 254م ،مات في 430م، من مؤلفاته: في الجمال، في اللياقة، اعترافات، في الثالوث، مدينة الله..." للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى: **معجم الفلاسفة** ،لجورج طرابيشي، المرجع السابق، ص ص117-122.

1-مصطفى النشار، المرجع السابق، ص ص185-186.

2-مصطفى النشار، المرجع نفسه، ص 184

لقد دافع أوغسطين دفاعا آية في القوة من وجهة نظره في انه يتعين على مجموعة الأمم "الكومونولث" أن تكون مسيحية، إذ اعترض اشد الاعتراض على الرأي الذي يقول: إن إقامة

العدالة إنما هي وظيفة أية مجموعة للأمم بصرف النظر عن عقائدها، فرد عليهم موضحا أن سبب إصراره على أن تكون مجموعة الأمم مسيحية هو على وجه المغالطة الزعم بان الدولة قادرة على أن تعطي كل ذي حق حقه إذا كانت هذه الدولة نفسها لا تعطي الله نفسه حقه.[1]

أي أن أي دولة ليست مسيحية فإنها غير قادرة على أن تحقق العدالة في مجتمعها، وهذا القصور في التفكير لا يمد بصلة للفلسفة بأي شكل من الأشكال. ولا يمكن الأخذ به.

2-توماس الاكويني Thomas D'aquin:(1226 -1274)

يقرر "توماس الاكويني"* كما فعله سابقوه من المفكرين السياسيين أن السياسة تستهدف أساسا سعادة البشر ويرى أن التنظيم السياسي الذي ينظم الشعب أو الجماعة من خلاله في كيان واحد يحميه قانون عادل هو القانون الذي يعد بدوره صورة من القانون الخالد الصادر عن الذات الإلهية ذلك أن الله اوجد الإنسان مدنيا بطبعه ، وميزه بفضيلة الحق وخير.[2]

وهنا أيضا نجد أن فكرة ضرورة عيش الإنسان في مجتمع ،واعتبار هذا الاجتماع ضرورة طبيعية وفطرية في البشر ،ويؤكد "الاكويني" هنا أيضا على ضرورة أن يسود العدل في هذا التجمع.

---

[1]-جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، تر حسن جلال العروسي(دط، دب،الهيئة المعرفية العامة للكتاب، دت) ص91.

*توماس الاكويني: فيلسوف ولاهوتي من أصل إيطالي، ولد بين نهاية عام 1224 وبداية عام 1225،في قصر روكاريكا (إيطاليا الجنوبية)، ومات في فوسانوفا في 1274.لقب ب"المعلم الجامع" للكنيسة وكذلك ب"المعلم الملائكي". ترك القديس توما عددا من الرسائل القصار، ومن مؤلفاته الأصلية الكبرى تتمثل بصورة رئيسية في الخلاصتين: الخلاصة في الرد على الأمم، الشروح على أرسطو، كتاب العلل....(قداسة توما هي قداسة العقل)"جاك ماريتان"." للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى : **معجم الفلاسفة** ،لجورج طرابيشي، المرجع السابق، ص ص241-244.

2-مجد نصر مهنا، المرجع السابق، ص .134

يتماشى رأي "توماس" وفهمه للحياة الاجتماعية والسياسة تماما مع الصورة الكبيرة التي رسمها للطبيعة برمتها.

فبالنسبة له المجتمع كالطبيعة له أهداف وغايات، تقضي بأنه على الأدنى أن يخدم الأعلى وان يطيعه في حين أن على الأعلى أن يسود الأدنى وان يحميه. لأنه يسهم بذلك في الخير العام وسلطته يستمدها من الله بقصد.

ويعتبر "توماس" أن الحياة السياسية المنظمة من العوامل التي تسهم في الوصول إلى السعادة، ويقضي الهدف الأخلاقي الذي وجد من اجله الحكم السياسي بان تكون السلطة محدودة وان تسير الأعمال فيها طبقا للقانون. ولقد كان كراهية توماس للطغيان كبيرة، فمقاومة الظلم عمل عام يقوم به الشعب كله.[1]

[1]-جورج سباين، المرجع السابق، ص162-163.

المبحث الثالث :العدالة في العصر الحديث

1-العدالة عند فلاسفة العقد الاجتماعي*

• جون لوك Lake John: (1632 -1804) رأي "لوك"** أن حالة الطبيعة حالة سلام وحسن نية ودافع على هذا أساس أن قانون الطبيعة يهيئ عتادا كاملا من حقوق الإنسان وواجباته، وعيبها يكمن فحسب في حقيقة أنها لا تشمل عن تنظيم مثل القضاة والقانون المكتوب والعقوبات المحددة مما يؤدي إلى تنفيذ قواعد الحق.

فكل ما هو صواب أو خطا هو كذلك للآبد ولا يضيق القانون الوضعي شيئا إلى الصفة الأخلاقية التي تتسم بها أنواع السلوك المختلفة، ولكنه يهيئ فحسب جهاز للتنفيذ الفعال[1]

وهذا يعني أن الأخلاق السياسية موجودة طبيعيا والقانون الوضعي جاء لكي يضمن تنفيذها وتحقيقها على ارض الواقع والعدالة من بين الأخلاقيات الموجودة، ولكن كان من الضروري أن يوجد قانون يحققها ميدانيا "فلوك" يمجد الحقوق الفردية والعدل والمساواة.

---

*نظرية العقد الاجتماعي نظرية قوامها رضا الشعب ،كما أن للشعب الحق في الموافقة على تعيين الملك حكما وراعيا لمصالح شعبه من الطغيان والفساد، فإذا اغفل الملك مسؤوليته تجاه شعبه اوجب عليهم ودفعهم إهماله أن يتحررو من حكمه .

وفكرة العقد الاجتماعي فكرة قديمة .وقد عاشت هذه النظرية عصرها الذهبي في القرن السابع عشر والثامن عشر وكان من أشهر من نادو بها في القرن السابع عشر الفيلسوفان الانجليزيان توماس هوبز (1577-1689) وجون لوك (1632-1804). أما في القرن الثامن عشر فقد بلغت هذه النظرية عظمتها على يد الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (1812-1887).

للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى كتاب :**<u>نظرية القانون في الفكر السياسي العربي</u>** ل:(د-فضل الله محمد إسماعيل ود-محمد سعيد عثمان ،ص ص 156-157

لوك جون : فيلسوف انجليزي ولد في رين فتون في 1632 ، وتوفي في اسكس في 1704 التحق بجامعة أكسفورد عام 1652 من مؤلفاته: محاولة في الفهم البشري ، الذي يعد من اهم المؤلفات في تاريخ الفلسفة وكتب أيضا: في الحكم وحول الحكم المدني ، رسائل حول التسامح ....للمزيد من الاطلاع رجاء العودة **<u>لمعجم الفلاسفة</u> لجورج طرابيشي ، المرجع السابق، ص ص 598-600

1-جورج سباين، المرجع السابق، ص 269.

•جان جاك روسو Rousseau Jean Jacques: (1812-1887) إن العقد والعهد وما يتضمنه من رضا وكذلك حكم القانون هو الأساس الذي تستند إليه شرعية السلطة حيث أن القوة لا تخول حقا بأي صورة .

أشار روسو* بان القانون الطبيعي مصدر داخلي يعبر عن اقتناع جدي عند الإنسان يظهر في غرس القانون والقيم ومقومات الحياتي ولذلك فهو لا يفرض فرضا من الخارج إلا بقدر ما للاعتبارات الموضوعية من تأثير على الملتزم وكل ما هو حسن وخير وملائم للنظام بطبيعة الأمور والاستقلال عن العهود البشرية الزائفة، فكل عدل يأتي بأمر الله، فالله وحده هو مصدر وإذا عرفنا كيف نتلقى من هذا المقام الأعلى لما احتجنا لا إلى حكومة ولا إلى قانون كما ذكرن إذا لم تستطع أن تلقى العدل على ما هو عليه ويرعاه المخلصون ،فانه يخدم مصالح الخبثاء ويهدم أعمال الصالحين المخلصين فيجب إذا توجد قوانين وعهود تربط بين الحقوق والواجبات وتشد العدل إلى غايته وإلا ضل القانون الحقوق والواجبات وتشد العدل إلى غايته وإلا ضل القانون الطبيعي مبدأ غير ذي فوائد تطبيق مضمونه.[1]

وفي هذا تأكيد على ضرورة العقد الاجتماعي أي الوثائق الذي يضم القوانين التي تنظم كل الأمور الطبيعية الموجودة والتي من بينها العدل والعدالة الاجتماعية بهدف حماية هاته الحقوق والمحافظة عليها.

أن نظرية العقد الاجتماعي التي نادى بها روسو لعبت دورا هاما في حياة المجتمعات ومن نتائجها ما يلي:

---

* روسو جون جاك: ولد في 1712 وتوفي 1778 في ارمنونيفيل (فرنسا) من مؤلفاته : الخطاب في العلوم والفن ،وفي عام 1754كتب الخطاب في أصل التفاوت بين البشر و العقد الاجتماعي.للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى: **معجم الفلاسفة** ل: جورج طرابيشي، المرجع السابق، ص ص 328-332.

1- فضل الله محمد إسماعيل، سعيد محمد عثمان، **نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي** (دط، دب، مكتبة تبان للمعرفة، 2006) ص 119.

أن الفرد بمقتضى العقد لا يفقد شيئا كلما كانت الإرادة العامة تسعى إلى صالح المجموع وتعبر عن العدالة بعيدا عن الأنانية أصبح كل فرد ملتزم بطباعة الإرادة العامة

القانون (نصوص العقد) يعبر عن الإرادة العامة ،والسيادة تتمنى إلى الشعب على حين أن الحكومة ماهي إلا هيئة تفوض إليها السلطة

حرية الفرد تتسم في سلوكه الذي يتسق مع الإرادة العامة [1]

ويرى روسو انه لكي يأخذ القانون طريقه وينال احترامه لابد من حكومة كل ما يصدر عنها يحمل العدل والمساواة ذلك يساعدها على أن تفرض إرادتها عن المحكومين لان القانون ما هو إلا وسيلة للإكراه لمعاقبة كل مخالفة لقانون الطبيعة، ومظهرا لهيمنة الحكومة على المحكومين ولان الشعب خليط من القادر الذي يستطيع أن يعبر عن رأيه وغير القادر الذي لا يقدر مصلحته، فقد أشار "روسو" إلا أن الشعب لعنصر الأساسي في التشريع ولا يحل لأحد من خارج الشعب أن يشرع له لان القوانين هي نبض الشعب وذلك رأى روسو أن الهدف من التشريع المصلحة العامة، ولما كانت الفائدة تصيب القادر وغير القادر لأنها على أسس العدل والمساواة، فعلى الدولة أن تشر هاته المساواة، والمساواة عند "روسو" هي مساواة أخلاقية معنوية ،وكذلك في الممتلكات وبذلك تخفف جشع الغني وتتحاشى حقد وحسد الفقير [2]

قول روسو: "إن الأكثر بأسا والأكثر بؤسا إذا جعلوك من قواتهم أو احتياجاتهم ضربا من الحقوق حول مال الآخرين، مساويا حق التملك على رأيهم عقب المساواة المتحطمة افضع ارتباك، وهكذا فان اغتصابات الأغنياء ولنصوصيات الفقراء وأهواء الجميع الجامحة إذا خنقت الرأفة الطبيعية وصوت العدل الضعيف جعلت الناس بخلاء" [3]

---

[1]–فضل الله محمد إسماعيل، سعيد محمد عثمان، المرجع نفسه، ص ص130-131.

[2]– المرجع نفسه ص 131

[1]–جان جاك روسو، **أصل التفاوت بين الناس**، تر عادل زعيتر(دط، دب: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، دت) ص67.

2- أيمانويل كانط kant Emmanuel

أيد "كانط"* بإخلاص افتراض إن يكون جميع البشر متساويين في القيمة الاعتبارية، بينما رفض بإسرار فرضية أن يكون تعزيز المتعة أو الارتقاء في السعادة البشرية نافعا في أي وقت كأساس لأفكار رصينة تطرح عن العدالة، فبحسب "كانط" الحقيقة الجوهرية عن البشر-الحقيقة ذات الأهمية لاعتبارات تتعلق بالعدالة - هي أنهم ذوات حرة وعاقلة، ومسؤولة.

واعتبر "كانط" هذه البديهية بمثابة حجر الأساس لكل الأفكار الرصينة في العدالة والأخلاق عموما[1].

ونفهم من هذا ان الفلاسفة السابقين "لايمانويل كانط" وبالضبط أصحاب نظرية المنفعة لم ينكروا الحرية والمسؤولية والعقل عن البشر، لكنهم في نفس الوقت لم يعتبروها الأساس المتين لأفكارهم في العدالة مثلما فعل "كانط" .

يتطرق "ايمانويل كانط" في مناقشاته مرة تلو الأخرى إلى مسالتين يهدف من خلالهما إلى نقض مفهوم المنفعة ويمكن أن تشكلا الأساس الملائم للتفكير في الأخلاق والعدالة.

المسالة الأولى: أن أي استنتاجات قد نتوصل إليها من خلال التفكير في المنفعة لن تكون: افترض أن هناك شخصا تم تعيينه وصيا على أملاك وعقارات واسعة وقد توفي صاحب تلك الأملاك والعقارات، فيما يجهل ورثته كل شيء عنها، لان لديهم ثرواتهم المستقلة التي اكتسبوها بأنفسهم، وهؤلاء الورثة يتميزون بالتبذير والإسراف وعدم الاستعداد أبدا لتقديم العون والإحسان للآخرين. لنفترض أيضا أن الوصي وعائلته من زوجة وأطفال كانوا يواجهون ضائقة مالية وسوف

---

*كانط: فيلسوف ألماني ولد ومات في كونيغسبرغ (بروسيا الشرقية) في(1724-1804) من أسرة برجوازية، من مؤلفاته: نقد العقل الخالص، نقد العقل العملي، نقد الحكم..."بصفة عامة يملك كانط الفلسفة الحقة، لكن فقط في نتائجها، لا في المبادئ القادرة على تأسيسها، أن هذا المفكر الفريد يتبدى لي دوما أحق بالإعجاب، فله ما يتراءى لي تلك العبقرية التي تكشف له عن الحقيقة بدون أن تريه أسبابها"(فيخته) "كانط أول من أعطى الأخلاق أساسا علميا، كانط خالق الأخلاق من حيث أنها علم"(رينوفييه)"".للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى: **المعجم الفلسفي** لـ: جورج طرابيشي، المرجع السابق، ص ص513-517.

2-ديفيد جونستون، المرجع السابق،ص175

تساعدهم الثروة التي تنتج عن استغلال العقارات والأملاك في التخلص من متاعبهم، وأخيرا لنفترض أن الوصي قادر، إذا ارتأى ذلك على استغلال تلك الأملاك لمنفعة عائلته دون ادني احتمال أن يكتشف أحدا ذلك العمل ، سواء الورثة أو أي شخص آخر.

من الواضح في هذا السيناريو أن الوصي يكون قادرا على الارتقاء بمستوى السعادة التي تتحقق للأطراف المعينة، إذ يأخذ في الحسبان منفعة جميع الورثة إضافة إلى منفعة أفراد عائلته وذلك بإخفاء أمر الأملاك عن الورثة واستغلالها لصالح عائلته، سوف يكون الوصي قادرا على تعزيز سعادة أفراد عائلته دون التقليل من سعادة الورثة حتى وفقا لأدنى المقاييس.

غير أن "كانط" يرى أن هذا العمل إجراء خاطئ[1] .

ونفهم من هذا أن "كانط" يرفض بشكل قطعي أي منفعة على حساب الحق، فمن غير الأخلاقي فالمثال السابق أن يستغل الوصي الأملاك بل كان عليه أن يحترم إرادة المالك المتوفى.

المسالة الثانية: يري "كانط" أن أي نظرية رصينة في الأخلاق لا يمكن أن تستند إلى السعادة، لان الأسباب التي تدعو إلى السعادة تختلف، حيث يتعلم الناس عبر التجربة ما الذي يحقق لهم السعادة، وتشكل تجربة كل إنسان جزء لا يتجزأ من شخصيته. ومن هنا لا يمكن التوصل إلى استنتاجات عامة أي غير شاملة في حين تكون مبادئ الأخلاق ذات طبيعة شمولية ، فمن الصواب أن يسعى كل فرد من أفراد البشر إلى السعادة بطريقته الخاصة، ومن الخطأ فرض أي تصور محدد بشان السعادة على كل البشر.

إن المجتمع الذي تسود فيه العدالة في رأى "كانط" هو الذي يكون هدفه ونزعته بالأساس الحرص على علاقات اجتماعية تقوم على الاحترام المتبادل والتعامل بالمثل بين مواطنين أحرار ومتساويين، وليس المجتمع الذي يسعى إلى الرفاهية بمعناها المادي[2].

[1] –ديفيد جونستون، المرجع نفسه، ص176.

[2] – المرجع نفسه، ص ص177-178.

لقد حاول كانط أن يجعل الحق ذو بعد كوني، يتأسس على قوانين العقل. والحق عند هو أساس العدالة. فقوانين العقل التي أساسها الحق تحمل قيم ومبادئ كونية وشمولية.

الفصل الثاني

العدالة كإنصاف عند راولز

المبحث الأول: في ماهية العدالة عند راولز.

المبحث الثاني: العدالة في مقابل الخير عند راولز.

المبحث الثالث: نقد راولز لمبدأ المنفعة.

المبحث الأول: في ماهية العدالة عند راولز

إن الموضوع الذي تتناوله نظرية جون راولز[*] هو العدالة الاجتماعية، ووفقا لرأييه فان الموضوع الذي يجب أن تتناوله أي نظرية في العدالة الاجتماعية ينبغي أن يكون التركيبة الأساسية للمجتمع.

فالتركيبة الأساسية للمجتمع، هي التي تحدد مدى قدرة أفراد ذلك المجتمع على العيش وفقا لشروط مطلقة بالمقارنة مع مجتمعات أخرى، وعندما يحدد راولز التركيبة الأساسية كموضوع رئيسي تتناوله نظريته في العدالة، فهو في الواقع يتبنى وجهة نظر أن العدالة بمثابة السمة الأولى والأكثر أهمية من السمات البيئية الاجتماعية، فبرأي راولز نطبق فكرة العدالة بالأساس على المظاهر الأساسية للبيئة الاجتماعية التي تتخذ من خلالها الامتيازات أو حالات الحرمان من الامتيازات في المجتمع، من دون أن تحدد طبيعة العلاقات بين الناس. [1]

من بين الأفكار الأساسية التي تضمنتها نظرية راولز في العدالة أيضا، أن المجتمع عبارة عن منظومة للإنصاف في التعاون الاجتماعي بين أشخاص يصبحون أحرارا ومتساوين بمرور الزمن، وهو لا يناقش هذه الفكرة، بل يعتبرها بديهية، ويرى أن القراء سيتقبلونها كنقطة انطلاق معقولة.[2]

[*]-ولد جون راولز في بلتيمور بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1921م، درس ثم درَس الفلسفة بجامعات برنستلون وكومل ، قبل أن يلتحق بجامعة هارفارد سنة 1959م، تقع أعماله تحت التأثير الفكري لكثير من المقارابات: فلسفة كانط الأخلاقية، العقد الاجتماعي ل لوك وروسو، دافع عن فكرة النضال من أجل الحقوق المدنية للسود الأمريكيين، ومحاربة الفقر والحرب في الفيتنام، هاته الموضوعات كانت مادة للنقشات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، حينما نشر كتابه نظرية العدالة سنة: 1971م، فكان هذا الكتاب مثارا لمئات المقالات، وكثير من الكتب، إضافة إلى عدد من الملتقيات في العالم، ونشر أيضا: العدالة والديمقراطية سنة 1939، والليبرالية السياسية سنة 1995م، للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة الى: جان فرانسو دورتي، المرجع السابق، ص ص206-207.

[1]-ديفد جونستون، المرجع السابق، ص242.

2-ديفيد جونستون: المرجع السابق، ص247.

لقد استرشد راولز منذ البداية السؤال: ما هو التصور الأخلاقي الأنسب للعدالة بالنسبة إلى أي مجتمع ديمقراطي؟ فقد أخذ راولز هذا السؤال بوصفه جزءا من فحص أوسع لطبيعة العدالة البشرية و خير الفرد، فقد كان يرمي إلى تصويب طغيان النفعية على الفلسفة الأخلاقية الحديثة، وبادر مستندا إلى تراث العقد الاجتماعي بديلا من النفعية إلى تطوير تصور العدالة،وهذا ما رأيناه متجليا في فلسفة كانط الأخلاقية.[1]

مما يعني إن فلسفة راولز فلسفة ذات طبيعة كانطية، حيث يعتبر هذا الأخير الأكثر تأثيرا على جون راولز وفلسفته السياسية الأخلاقية.

فالعدالة عند راولز تستدعي أن تكون الخيرات الاجتماعية الأساسية، خيرات الحرية والفرص، والدخل والثروة، وأسس احترام الذات، موزعة بالتساوي، ما لم يكن هناك توزيع لا متساوي من مصلحة الجميع، إلا أن تصوره خاضع ل"العدالة كإنصاف" يكون نافذا في ظل ظروف اجتماعية مواتية، وهو يستدعي إعطاء الأولوية لحريات وفرص معينة من خلال المؤسسات العائدة لأي ديمقراطية دستورية ليبرالية*.

ويتطلب مبدأ العدالة عند راولز توفير حريات مهمة معينة بالتساوي للجميع. وتتمتع هذه الحريات الأساسية بالأولوية على جميع قيم الرفاهية الاجتماعية، وتوفير فرص عادلة بالتساوي لجميع المواطنين، وهيكلة الفروق في الدخل والثروة وفي المراتب الاجتماعية، بما يقضي إلى ضمان الحد الأقصى من الفائدة للأعضاء الأسوأ حالا في المجتمع.[2]

---

[1]-صموئيل فريمان، **اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون رولز نموذجا**، تر فاضل جتكر،(ط1، بيروت:المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2015) ص14.

*ليبرالية: مذهب سياسي يرى انه من المستحسن أن تزداد إلى ابعد حد ممكن استقلالية السلطة التشريعية،السلطة القضائية بالنسبة إلى السلطة الإجرائية (التنفيذية) وان يعطي المواطنين اكبر قدر ممكن من الضمانات في مواجهة تعسف الحكم .
الليبرالي(أول استعمال للفظة) هو الحزب الاسباني ،نحو 1810. والليبرالية تتعارض مع الاستبدادية، وهي مذهب سياسي يطالب بحرية الفكر للمواطنين ،وهي أيضا مذهب اقتصادي" للمزيد من الاطلاع الرجاء العودة إلى: أندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، (ط2، بيروت:منشورات عويدات،2001) ص ص226-725.

2-صموئيل فريمان، المرجع نفسه،

وهذا يعني أنه يجب على الناس محاول بلوغ مبادئ للعدالة تنتفي فيها المفاضلة بين الأشخاص، بحيث يمكن أن يستفيد منها أيا كان، أي ضرورة اتفاق الجميع (المتفاوضين) على التزام الحياد، بل أكثر من هذا يجب عليهم وضع ذوي المميزات الأدنى في الحسبان. حيث أن أهمية العدالة الراولزية تكمن وتتحقق حينما تأخذ مصلحة الفئة الأكثر حرمانا وضعفا بعين الاعتبار.

لقد كان جون راولز دائم السعي لإعطاء مثال واقعي للعدالة، ويبقى تصوره مثاليا بمقدار ما يكون مصمما لأوضاع مجتمع حسن التنظيم، حيث العقلاء الأحرار والمتساوون يسلمون جميعا بتصور العدالة نفسه.[1]

يصف راولز نظريته في العدالة بأنها "مثالية" وهو يعني بنظرية مثالية في العدالة الاجتماعية أنها تصور مجتمع عادل بالشكل الأمثل.[2]

ونفهم من هذا انه اعتبر أن النظرية المثالية الأمثل والأنجع، لأننا –بالنسبة له– نستطيع ابتكار أفضل الحلول لمختلف مشكلات العدالة فقط إذا كان لدينا تصور واضح لمبادئ العدالة التي تطبق في ظروف مثالية.

يجابه ج راولز بطبيعة الحال بقضية أن كل شخص منا منجذب منطقيا إلى اختيار مبدأ يعود عليه بالمنفعة، فالإنسان الغني مثلا يعتقد أن الضرائب غير عادلة، وهي التي تهدف إلى اتخاذ إجراءات اجتماعية، بينما يعتقد شخص فقير العكس من ذلك.

يتصور راولز وضعية افتراضية "تجربة فكرية" تقدم الظروف الضرورية لإجراء عادل، تتطابق هذه الوضعية مع "ستار الجهل" ، المصطلح الأكثر أصالة في فكره، حيث أنه في حالة هذا الستار يجهل الكل وضعيته الخاصة في المجتمع، ويجهل أيضا مؤهلاته الطبيعية، ويكون الناس في هذه الوضعية الافتراضية مكلفين بتحديد قواعد المجتمع الذي ينبغي إنشاؤه دون معرفة مسبقة

1-صموئيل فريمان، المرجع نفسه،
2-ديفيد جونستون، المرجع السابق، ص245.

بوضعيتهم الاجتماعية.-كما سبق الذكر- "ستار الجهل" حسب راولز يجعل اختيارا موحدا لتصور مميز للعدالة أمرا ممكنا.[1]

فالإنصاف عند راولز يمكن أن يتخذ عدة أشكال، لكن لابد أن تكون النقطة المركزية فيها وجوب أن نأخذ مصالح وشواغل الآخرين فالاعتبار وأن نتجنب التأثر بمصالحنا أو أولوياتنا واختلافاتنا الشخصية وآرائنا المسبقة .

يقوم راولز بتوظيف متطلبات الحياد على فكرته التأسيسية " الوضع الأصلي " ذات الأهمية المركزية لنظرية العدالة بوصفها إنصافا ، فالوضع الأصلي وضع متخيل من المساواة الأولية ، لم يكن فيه الأطراف المعنيون عالمين بدواتهم أو مصالحهم الشخصية ويتعين على ممثليهم الاختيار من وراء " حجاب الجهل " وهذا ما يدعوه راولز " الخيارات الواسعة" [2]

ويقصد راولز بحجاب الجهل إن الأشخاص المتفاوضين يجهلون مصالحهم الشخصية، ولا يدركون وضعيتهم الاجتماعية ، ولكن تبقى هذه الفكرة مجرد حالة افتراضية مثالية .

يقول جون راولز: " إن هدفي هو تقديم تصور للعدالة يمكن من تعميم ورفع مستوى التجريد لنظرية العقد الاجتماعي الشهيرة (...) ومن اجل القيام بهذا علينا ألا نفكر بالعقد الأصلي على انه عقد لدخول مجتمع معين، أو إعداد شكل معين للحكومة ، وبدلا من ذلك أن الفكرة الموجهة هي : إن مبادئ عدالة البنية الأساسية لمجتمع ما هي هدف أو موضوع الاتفاقية الأصلية، أنها المبادئ التي سوف يقبلها أشخاص أحرار وعقلانيون ويهتمون بتحقيق مصالحهم الذاتية، هي وضع مبادئ من المساواة على أنها تحدد الشروط الأساسية لرابطتهم ويجب أن تنظم هذه المبادئ جميع الاتفاقيات الأخرى، أنها تعين أنماط الشراكة الاجتماعية وأشكال الحكومات التي يمكن تأسيسها وهذه الطريقة في النظر إلى مبادئ العدالة سوف ادعوها العدالة إنصافا " [3]

---

[1]-جان فرنسو دورتي، **فلسفات عصرنا تياراتها مذاهبها.أعلامها وقضاياها**، تر إبراهيم صحراوي(ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، دت) ص ص207-208.

[2]-امرتيا سن، **فكرة العدالة**،تر مازن جندلي (ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، دت) ص 102.

[3]-جون راولز، **نظرية في العدالة**، تر ليلى الطويل،(ط1، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011) ص ص38-39.

ونفهم من خلال النص السابق أن العدالة –عند جون راولز– ممارسة واعية تبنى على أساس العقل حيث أن نظرية راولز للعدالة موجهة "لأشخاص أحرار وعقلانيون"، وان تكون هاته العدالة قائمة على أساس المساواة والإنصاف وهي تكفل وتضمن الحق الإنساني.

فراولز يطرح المسألة على النحو التالي: إذا انطلق الجميع في الحياة بفرص متساوية، تصبح العدالة هي أن يعامل الجميع بالطريقة ذاتها.

بمعنى أن يمنح كل فرد القدر ذاته من الحقوق أو الفوائد الاجتماعية، إلا أن الأمور لا تسير على هذا النحو، وإذا كانت الفرص في الحياة الواقعية موزعة بطريقة غير متساوية، فلابد أن العدالة هي منح المزيد لمن يملكون اقل، لتتحقق المساواة عند نقطة الوصول.[1]

إذا جون راولز يقدم لنا عدة نظريات محكمة تتلخص في المفاهيم الرئيسية ، التي يحرص على توضيحها وشرحها في مختلف أعماله ليوضح التصور السياسي للعدالة الأكثر قبولا لتحديد الصيغ المنصفة للتعاون بين مواطنين أحرار ومتساويين وعقلانيين.

-فكرة المجتمع جيد التنظيم(well– ordered society)

يعرفه راولز بكونه المجتمع الذي نم نصوره لضمان خير أفراده، كما أنه يتميز بكونه محكوم بتصور عمومي للعدالة، ففي هذا المجتمع يحترم كل الأفراد نفس مبادئ العدالة التي يعرف أن كل فرد آخر يحترمها بالقدر نفسه، كما أن المؤسسات الاجتماعية القائمة تحترم هذه المبادئ وتجسدها.

-فكرة البنية القاعدية(basic structure)

تعني هذه المقولة الطريقة التي توزع بها المؤسسات الاجتماعية الأساسية الحقوق والوجبات الرئيسية، وتحدد توزيع المنافع المستمدة من التعاون الاجتماعي.

[1]-كريستيان دولاكامباى، **الفلسفة السياسية اليوم أفكار، مجادلات، رهانات**، تر نبيل سعد (ط1، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003) ص193.

-فكرة الوضعية الأصلية (original position):

ويعني بها حالة الجمود الأولى التي تضمن عدالة التوافقات الأساسية، التي يمكن التوصل إليها لاحقا، فيمكن تقويم مدى عقلانية وملائمة نظرية ما للعدالة إذا كانت مبادئها قد انتقاها أشخاص عقلانيون من بين مبادئ أخرى في وضعية أصلية.

-فكرة حجاب الجهل (veil of ignoronce):

هذه الفكرة ترتبط عضويا بالمقولة السابقة، وتعني افتراض وضع المتعاقدين الأصليين خلف غطاء الجهل،حيث لا يعرفون كيف ستؤثر مختلف الإمكانات و الاحتمالات على وضعياتهم الخاصة، لذا فهم مرغمون على تقويم مبادئ العدالة على قاعدة الاعتبارات العامة وحدها.

-فكرة الإجماع عن طريق التوفيق(overlapping cousensus):

الفكرة التي يراد بها إضفاء سمة الواقعية على مقولة المجتمع جيد التنظيم، مع مراعاة الظروف التاريخية والاجتماعية للمجتمعات الديمقراطية القائمة على التعددية المتعقلة، فالإجماع الذي يحصل في مثل هذه المجتمعات التي يختلف فيها الناس من حيث الانتماءات و الرؤى هو إجماع ناتج عن النقاش والتحاور الذي يفضي إلى نقاط اجتماعية تتجاوز تضارب المواقف المعيارية.[1]

وتعتبر هذه المفاهيم والأفكار الخمسة السابقة من أهم الأفكار في التصور السياسي الراولزي للعدالة، ومن بين الأفكار المهمة أيضا نجد فكرة العقل العمومي.

-العقل العمومي(public reason):

هو عقل المواطنين المتساويين الذين يمارسون بصفتهم جسما جماعيا السلطة السياسية والإكراهية القصوى بعضهم على بعض عن طريق إصدارهم للقوانين ومراجعتهم لدستورهم.

[1]-علي تتيات،محمد بلعزوقي، **العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون راولز**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)2014، المجلد 28(5) ص 1235.

فالعقل العمومي هو دائرة الحوار الحر داخل فضاء المواطنة المشترك في مقابل العقل غير العمومي، الذي يتشكل في المؤسسات الدينية ولدى الروابط العلمية والمنتديات الخاصة، وهو مقبول في حدود حرية الوعي والتعبير.

لكنه لا يمكن أن يعوض العقل العمومي أو يقيده، لأنه مجال الثقافة والقيم المشتركة، نلاحظ هنا أن أشكال العلاقة بين التأسيس الإجرائي للعدالة يكرسه مبدأ أولوية العدل (الإنصاف) على الخير والمنظور ألقيمي للثقافة السياسية الليبرالية بصفتها التعبير على العقل العمومي.[1]

[1]-علي تتيات ومحمد بلعزوقي، المرجع السابق، ص 1235.

المبحث الثاني : العدالة في مقابل الخير عند راولز (أولوية العدالة على الخير)

يقر جون راولز بأولية العدالة، وفكرة أولية الحق على الخير مثل الفكرة القاضية بأولية العدالة، تظهر أولية الحق على الخير أصلا كادعاء أخلاقي في المرتبة الأولى، خلافا للمذهب النفعي، حيث أنها ادعاء أخلاقي مباشر، فان أولية الحق على الخير تعني أن مبادئ تطغى على الاعتبارات المتصلة بالخير العام، وبتلبية الرغبة مهما كانت حدتها.[1]

يقول راولز: " وقد يبدو الآن، أن أولوية الحق تتضمن أن العدالة إنصاف لا يمكنها أن تستعمل إلا أفكار خير رقيقة جدا ، هذا إن لم تكن مجرد أفكار بمثابة الوسائل الذرائعية غير أن العكس هو الصحيح ، الحق والخير متكاملان وأي مفهوم للعدالة يشتمل على مفهوم سياسي يحتاجهما ، وأولوية الحق لا تنفي هذا، وشرح تكامل الحق والخير يكون بهذا التفكير أي : إن المؤسسات العادلة والفضائل السياسية لا تخدم هدفا –أي لا يكون لها معنى – إلا إذا كانت تلك المؤسسات والفضائل مسموحا بها، وليس هذا فقط ، بل أن تشمل أيضا مفاهيم خير (ذات علاقة بعقائد شمولية) يمكن للمواطنين أن يؤكدوها لأنها تستحق ولائهم الكامل غير المنقوص .

يجب أن يحتوي مفهوم العدالة السياسية في صميمه على مساحة كافية تتسع لطرائق من الحياة تكسب تأييدا مخلصا ، وإذا عجز عن هذا فسوف يفتقر ذلك المفهوم للتأييد ويكون مفهوما غير مستقر ، وبعبارة واحدة نقول : ما هو عادل يرسم الحد ، وما هو خير يبين النقطة .

إذا، للعدالة كإنصاف، يكون المعنى العام لأولوية الحق هو وجوب أن تدخل أفكار الخير المسموح بها في إطاره كمفهوم سياسي ."[2]

راولز في هذا النص يؤكد على أسبقية وأولوية العدل على الخير، وهذا عكس المذهب النفعي الذي ينطلق من الخير والمنفعة، وهو أيضا يؤكد أن العدالة أو الحق على حد تعبير راولز والخير متكاملان لكن هذا لا ينفي أسبقية العدالة .ونفهم أيضا من خلال النص السابق، أن العدل

[1]-مايكل ج ساندل، **الليبرالية وحدود العدل**، تر محمد هناد، (ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009) ص61.
[2]-جونى راولز، **العدالة كإنصاف**، تر حيدر حاج إسماعيل(ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009) ص302.

اسبق من الخير لان الناس يختلفون حول ما هو خير وما يمكنه أن يحقق لنا السعادة، باعتبار أن معيار السعادة يختلف من شخص إلى أخر، فما يمكن أن يراه البعض خيرا قد يراه الآخرون شرا.

لكنهم لا يختلفون أبدا حول مفهوم العدالة، ويرى راولز أن بفضل العدالة كإنصاف يتوحد الناس وهذا يعني أن العدالة مفهوم كوني في حين أن مفهوم الخير مفهوم خاص.

إن الإحساس بالعدالة بوصفه رغبة في التصرف من منطلق مبادئ العدالة، يبقى خاضعا لشرط النهائية، الذي يحدد هذه المبادئ، فالنهائية تشترط أن تكون اعتبارات العدالة متمتعة بالأولوية المطلقة على سائر الأسباب الأخرى في التأمل أو الاجتهاد العملي كالمصلحة الذاتية، أو نزعة الخير الخاصة والعامة، وما إلى ذلك، وبوجود هذا الشرط لا يستطيع الأشخاص تلبية رغباتهم في العدالة إذا ما وازنوها بغايات مرغوبة أخرى.

فنحن لا نستطيع ما ترغب فيه هذه الرغبات ما لم نضع العدالة في أعلى مراتب الأولوية.[1]

إن العدالة ليست مجرد قيمة من بين القيم المهمة، فحسب، وإنما هي الوسيلة التي يتم بها وزن القيم الأخرى، وبهذا المعنى، العدالة هي قيمة القيم، فهي لا تخضع إلى ذلك النوع من المبادلة مثل القيم المحكومة بها.

إن العدالة هي المعيار الذي يتم به التوفيق بين القيم المتعارضة، والتسوية بين التصورات المختلفة حول الخير حتى وان لم يكن الحل نهائيا دائما، ومن حيث هي كذلك، فلابد أن تكون لها الأولوية مقارنة بهذه التصورات للخير.

فليس هناك أي تصور للخير يمكن أن يبطل مقتضيات العدالة، وأولية العدالة هي مطلب ناجم عن الكثرة الجوهرية للنوع البشري، والتضحية بالعدالة في سبيل الصالح العام إنما هي خرق لما هو غير قابل للخرق، وعدم احترام لاختلافات الأشخاص.[2]

[1]-صموئيل فريمان، المرجع السابق، ص ص374-375.
[2]-مايكل ج- ساندل، المرجع السابق،ص ص58-59.

فراولز إذا يستبعد أي احتمال في أن يتقدم الخير على العدل، ولكنه يقر أيضا بتكامل المفهومين، ويرى أن العدالة بوصفها إنصافا لا يمكنها إلا أن تحمل الخير، هذا المفهوم الذي يختلف أيما اختلاف في تصوراته بين البشر، عكس مفهوم العدالة الذي يحض بالاتفاق والإجماع حول.

المبحث الثالث : نقد راولز لمبدأ المنفعة

إن راولز كان واعيا لذلك الكم الهائل من الأفكار التي تتناول العدالة الاجتماعية وتركز على مفاهيم الاستحقاق والاحتياج غير أن الهدف الرئيسي من نقده كان يتمثل في مبدأ المنفعة ، والذي صار من وجهة نظره يهيمن على النقاشات التي ما فتئت تدور بشكل مكثف حول المؤسسات الاجتماعية وسياساتها ، حتى أدى ذلك إلى استبعاد الاهتمام الجاد بأي مناهج تفكير بديلة .

لقد طرح راولز عدة إشكالات بشان نظريات المنفعة، أولا : قال أن مذهب المنفعة لا يقدم ما يكفي من الضمان للحرية في بعض الحالات ربما يحصل أن تتحقق السعادة لأغلبية الناس بحرمان أشخاص قلائل من حرياتهم إذا كان المكسب من السعادة التي تتحقق لأغلبية الناس اكبر من حرمان بعض الأشخاص من سعادتهم ، عندئذ يبرز مبدأ السعادة القصوى في فقدان الأقلية لحرياتهم ، تبعا لرأي راولز فهذا الاحتمال يكفي بحد ذاته لبيان عدم كفاية مبدأ السعادة القصوى، وبهذا فان راولز يرفض مبدأ المنفعة [1]

رأى راولز أيضا أن مذهب المنفعة يستند إلى تصور أحادي لمفهوم الخير، يبدو أن الأمر الذي كان يشغل تفكيره هو أن نظرية المنفعة من خلال تعاملها مع السعادة كمقياس فريد ومطلق لرفاهية البشر تفشل في أن تعطي الاهتمام المطلوب لحقيقة أن لدى البشر اهتمامات متشعبة وأنهم يسعون إلى غايات مختلفة، ويمكن ألا تكون السعادة سوى غاية واحدة من بين تلك الغايات.[2]

[1]-ديفيد جونستون، المرجع السابق، ص236.
2- المرجع نفسه، ص237.

ونرى أن هذه الفكرة موجودة قبلا عند "ايمانويل كانط" (السعادة)، ولهذا فان أفكار راولز في العدالة ذات صلة وثيقة بآراء وأفكار كانط.

يقول راولز: "كل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للانتهاك بالاستناد إلى العدالة. بحيث لا يمكن تجاهلها، وتجاوزها حتى لمصلحة رفاهية المجتمع، لهذا السبب تنكر العدالة أن فقدان حرية بعضهم يمكن أن يكون صحيحا. من أجل تحقيق خير أكبر من المنافع يتمتع بها الأكثرية، لذلك في مجتمع عادل تعد حريات المواطنين المتساويين راسخة، فالحقوق المصانة بواسطة العدالة ليست خاضعة للمقايضات السياسية أو للحسابات التفاضلية وللمصالح الاجتماعية".[1]

ينطلق راولز في بناء نظريته من نقد المذهب النفعي من خلال جعله العدالة وسيلة لتعظيم المجموع الإجمالي للاشباعات الفردية، أي انه تجاهل تعددية الأشخاص والنوع البشري وحق كل فرد في تحقيق رغباته العقلانية.

فالنفعية تهتم بالموازنة الصافية للاشباعات فحسب، وكل الوسائل تبدو ملائمة في سبيل هذه الغاية المعيارية، ومادام توزيع الاشباعات لا يهم، فلا شيء يمنع ان يتم تبرير خسائر البعض بمكاسب الآخرين.[2]

أي أن راولز يعطي الأولوية للعدالة، ويضع الفرد مقابل المنفعة، حيث يعتبر أن لكل مواطن حق مصان ومحفوظ لا يمكن انتهاكه لأي سبب أو مصلحة شخصية.

لا تعزل نظرية راولز ما هو عادل عما هو خير، ولا تعتمد تعريف لما هو عادل على أساس أنه تجميع أو بلوغ الحد الأقصى للخير كما يفعل النفعيون.

---

[1]-جون راولز، **نظرية العدالة**، المصدر السابق، ص30.

2-مراد دياني، **حرية- مساواة- اندماج اجتماعي نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام**،(ط1، بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2014)ص ص89-90.

بل تقول بأولية العدالة التوزيعية على المساواة وتنتهي إلى الإقرار بأن العدالة هي فضيلة المؤسسات الاجتماعية، لأن ما يهم هو معرفة المجتمع العادل وليس الفرد العادل، ويرى أن ما هو أخلاقي يتفوق على ما هو اقتصادي، وبالتالي يجب أن يكون نمط الحياة اختيارا عقلانيا وليس مجرد حساب نفعي .

واللافت للنظر أن فيلسوف الليبرالية الجديدة يخضع مفهوم العدالة إلى التطور والتغير ولا يعتبره قيمة ثابتة مطلقة، لأن ما هو عادل خاضع لصيرورة الزمن وتنوع المجتمعات.[1]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن راولز هدف من خلال نظريته في العدالة الى تقديم بديل للفكر النفعي، هذا لأن مجرد التفكير في المجتمع يجعلنا نفترض أن التصور الأفضل للعدالة هو التصور النفعي، لكن راولز عند تقديمه للعدالة كإنصاف يؤكد على أن الحريات المتساوية وأولوية الحقوق هو التصور الأمثل للعدالة.

[1]-علي تتيات ومحمد بلعزوقي، المرجع السابق، ص1241.

الفصل الثالث

مبادئ العدالة الراولزية

.المبحث الأول: مبدأ الحرية.

.المبحث الثاني: مبدأ الاختلاف

.المبحث الثالث: نقد وتقييم.

المبحث الأول: مبدأ الحرية

يتميز هذا المبدأ يتميز بالأولوية ، وهو يرمي إلى ضمان حريات وحقوق متساوية للجميع، انه يفترض انه "ينبغي أن يكون لكل شخص حق مساو للنظام الكلي الأكثر انتشارا للحريات الأساسية المساوية للجميع متوافق مع النظام نفسه، الحريات الأساسية الأكثر أهمية هي الحريات السياسية (الحق في التصويت، واحتلال منصب مسؤولية عمومية، وحرية التعبير والاجتماع وحرية التفكير والوعي، واحترام السلامة الجسدية للشخص، والحق في الملكية الشخصية، والحق في الحماية من التوقيف والحبس التعسفيين.[1]

لكل شخص حق متساو في النظام الأوسع من الحريات الأساسية هي بشكل عام الحرية السياسية –كما سبق الذكر– وهذه الحريات كلها يجب أن تكون متساوية بمقتضى هذا المبدأ.[2]

ونفهم من هذا أن هذا المبدأ يقضي بأن كل فرد له فرصة أن ينعم بأعلى درجات الحرية الشخصية، لكن بشرط أن تتسق مع حق غيره في أن تكون له حرية مساوية لحريته، مما يعني أن الجميع ينبغي أن يكون له الحق أن يتحدث ويتصرف ويعبر عن نفسه بحرية، وأن يندمج مع الآخرين، وأن يصوت في الانتخابات– أي أن يمارس مختلف حقوقه المدنية والسياسية–

إن الحريات التي ينبغي أن تحضي بالحماية من خلال مبدأ الحريات الأساسية هي، وفقا لرأي راولز، فقط تلك الحريات اللازمة لتطوير وتطبيق مبدأ العدالة، فهو لا يحاول أن يعطينا قائمة كاملة تضم أنواع هذه الحريات، ولكنه يذكر، من بين أشياء أخرى، حرية الفكر، حرية الضمير، حرية الانضمام إلى رابطة...،ويولي راولز اهتماما خاصا بالحريات السياسية، ويؤكد على أن أفراد المجتمع العادل يجب أن يحصلوا على قيمة منصفة من هذه الحريات.

---

[1]-جان فرانسو دورتيي، المرجع السابق،ص208.
2-مراد دياني، المرجع السابق، ص ص94-95.

مما يعني أن كل فرد ينبغي أن يكون في وضع يؤهله لممارسة هذا الدور المؤثر في اتخاذ القرارات العامة مثل أي فرد آخر.[1]

إن للحرية الشخصية مكانة سامية في نظرية العدالة عند جون راولز، حيث أنها تعطى أولوية لأقصى درجات الحرية الشخصية للفرد، بشرط منح حرية مماثلة للجميع، بالمقارنة بالاعتبارات الأخرى بما فيها اعتبارات المساواة الاقتصادية والاجتماعية، فقد أعطيت الحرية الشخصية أولية على مطالب المبدأ الثاني الذي يربط المساواة ببعض الفرص العامة والمساواة في توزيع الموارد الأساسية، أي أن الحريات الشخصية التي يمكن أن يتمتع بها الجميع لا يمكن انتهاكها لأسباب تتعلق بتعزيز الثروة أو الدخل، مثلا، أو توزيع أفضل للموارد الاقتصادية على الناس، فراولز ينزل الحرية الشخصية منزلة مطلقة جاعلا إياها فوق كل الاعتبارات الأخرى بلا جدال.[2]

من خلال مبدأ الحريات الأساسية المتساوية، يقدم لنا راولز رؤية راسما من خلاها الحدود الدستورية للحكم الديمقراطي، فثمة حريات معينة يراها راولز أساسية –وقد سبق ذكرها– منها حرية الضمير، حرية الفكر، حرية الاتحاد...، وجملة الحقوق والحريات التي تحدد حرية الشخص وتكامله بما فيها (حرية الحركة، والعمل، واختيار المهنة، والحق في الملكية الشخصية..)، ومنها أيضا، بالنسبة إلى راولز، حقوق المشاركة السياسية المتساوية وجملة الحقوق والحريات التي تصون حكم القانون، ووصف هذه الحريات بأنها أساسية، أي أنها أكثر أهمية من غيرها.

يصف راولز حريات المبدأ الأول بالأساسية لأنها، أخلاقيا، أهم بالنسبة إلى حرية المواطنين الديمقراطيين مقارنة بنظيرتها غير الأساسية (حرية القيادة الطائشة للسيارة وبسرعة التي تحلو لهم، حرية الخروج بدون ملابس إلى الشارع أمام الناس....) وهذا يعني أن الحريات الأساسية ضرورية لمتابعة تصورات الخير، وكما أن الحريات الأساسية تبقى جوهرية بالنسبة إلى ممارسة وتطوير

[1]-ديفيد جونستون، المرجع السابق، ص256.
2-امارتيا سن، المرجع السابق، ص ص109-110.

القوتين الأخلاقيتين "العدالة والعقلانية" اللتين تحددان تصور الشخص الكامن في عمق نظرة راولز للعدالة، وهاتان القوتان الأخلاقيتان يجسدان القدرة على امتلاك إحساس بالعدل.

تضفي العدالة كإنصاف على الحريات الأساسية أولية صارمة نسبة إلى جملة الخيرات الاجتماعية الأخرى، وهذا يعني أن الحريات الأساسية تقييدها إلا من أجل صون وحفظ حريات أساسية أخرى، ويتعذر المساومة عليها في سبيل الوصول إلى قدر أكبر من السعادة الإجمالية في المجتمع، أو في سبيل الثروة القومية، أو في سبيل تعزيز قيم الكمال في الثقافة.

فأولى أولويات العدالة بالنسبة إلى راولز هي صيانة عنصري الحرية والاحترام للأشخاص بوصفهم مواطنين ديمقراطيين، وهذا يشير إلى الأسلوب المعتمد في بناء العدالة كإنصاف على قاعدة مثال أشخاص بوصفهم مواطنين أحرار ومتساوين عاكفين على ممارسة قدراتهم، مع التحلي بالقوتين الأخلاقيتين، العدالة والعقلانية.

والحريات السياسية مع كونها ضرورية لإحساس المرء باحترام الذات، تبقى أيضا جوهرية في ما يخص تطوير القدرة على امتلاك إحساس بالعدالة، ولهذا تبقى الحريات الأساسية غير قابلة للتنازل، فليس ثمة أي حق في التخلي أو المقايضة على الحريات المطلوبة لتحديد مكانة المواطن، بوصفه شخصا حرا متساويا مع غيره.[1]

[1]-صموئيل فريمان، المرجع السابق، ص ص17-20.

وفي هذا الصدد يقول جون راولز: "يجب أن يحصل كل شخص على حق متساو في المخطط الأكثر اتساعا من الحريات الأساسية المساوية المتوافق مع مخطط مماثل من الحريات للآخرين"[1]

وهذا النص يؤكد على ضرورة تجسيد الحرية في المجتمع باعتبارها مبدأ أساسي من مبادئ العدالة عند راولز، حيث انه يرى أن لكل شخص نفس القدرات، ونفس الأهلية التي يمتلكها غيره هذا ضمن مجموعة من الحريات الأساسية المتساوية.

[1]-جون راولز، **نظرية في العدالة**، المصدر السابق،ص92.

المبحث الثاني: مبدأ الاختلاف

يهدف المبدأ الثاني إلى تأسيس العدالة الاجتماعية لكنه يراعي حقيقة أنه في مجتمع ذي مساواة مطلقة، تتعرض الإنتاجية لخطر الانخفاض إلى حد يتضرر معه الجميع حتى الأكثر حرمانا.

وراولز يؤكد أن التفاوتات الاجتماعية، عادلة فقط أذا كانت منتجة لمزايا تعويضية للأفراد الأكثر حرمانا "مبدأ الاختلاف".

وإضافة إلى هذا فينبغي أن يستفيد كل شخص من الفرص نفسها في الوصول إلى مختلف الوظائف والوضعيات الاجتماعية التي يستفيد منها جاره "مبدأ تساوي الفرص".[1]

إن المبدأ الثاني وجد من أجل تبرير اللامساواة في الامتيازات الاجتماعية و الاقتصادية هو مساهمتها في تحسين وضع الأفراد الأقل حضا في المجتمع، ويركز هذا المبدأ على ما يدعوه راولز الامتيازات الاجتماعية و الاقتصادية: الثروة والدخل والسلطات والامتيازات المرتبطة بالوضعيات الاجتماعية ، ومبدأ الفرق (الاختلاف) هذا خاضع لمبدأ تكافؤ المنصف في الفرص، هو أن من هم الأقل حضا في المجتمع يمكنهم توقع المصير الأفضل على وجه الممكن.

إن المبادئ الراولزية ناتجة من بناء هرمي أو أبجدي مؤسس ابتدءا من تكريس الحريات الأساسية الأولى، ثم يأتي بعدها الحرص على تكافؤ الفرص، أما مبدأ الفرق فهو الذي يعطي الأولوية للدفاع عن مصالح الفئات الأقل حظا في المجتمع، مؤكدا انه يكفي أن تتحسن وضعية الفئات الأسوأ حالا كي تعبر الوضعية النهائية أكثر عدالة من الوضعية الأولية.

[1]-جان فرانسو دوريتي، المرجع السابق، ص209.

يحكم هذا المبدأ بتوزيع الموارد الاجتماعية و الاقتصادية، مثل الدخل و الثروة، بالعدل والمساواة مساواة ميزة أيضا، لكنه سرعان ما سوف يرى أن هناك ظروفا أو أحوالا يكون فيها التوزيع دون للجميع، في حال كون اللامساواة الاقتصادية حفزا للإنتاج بوجه عام، وسوف يقبلون بعدم المساواة لو أن مزاياها تحصد العدل، إذا فمبدأ راولز الثاني يقول بأن عدم المساواة المادية تكون عادلة لو أنها تتيح أكبر قدر ممكن من الفوائد لأفقر أبناء المجتمع وأقلهم تمتعا بالمزايا، ومادامت هذه المزايا متعلقة بوظائف أو مواقع اجتماعية ففرصة شغلها متاحة للجميع، فهذا المبدأ يتطلب المساواة في الفرص في نظام التعليم والسوق والعمل، كما يتطلب إعادة توزيع الموارد من الأعلى إلى الأفقر.

محصلة العقد الاجتماعي المفترض، الذي وضعه راولز، هو دولة ديمقراطية واجتماعية تحفظ الحريات الليبرالية، لكنها في الوقت نفسه تحد من سيطرة اقتصاديات السوق من أجل مصالح الفقراء.[1]

ففي هذا المبدأ يفترض راولز أن المجتمع مؤلف من فئتين، وهما، الأوفر حظا، والأقل حظا، فئتين متمايزتين بكمية المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، ولنفترض أيضا ما يطلق عليه راولز اسم التحام وثيق، أي أن التغيرات في توقعات الأفضل حالا تؤثر دائما، سلبا أو إيجابا في توقعات الأسوأ حالا.[2]

وهذا المبدأ يضم فكرتين أساسيتين هما:

-مبدأ تكافؤ الفرص: الذي يقضي بأن اللامساواة في الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية مبررة فقط إذا كانت مرتبطة بوضعيات يكون لدى الجميع فرصة منصفة في نيلها، بوجود مواهب معينة لدى كل فرد.

1-تيرنس بول وريتشارد بيللامي، **الفكر السياسي في القرن العشرين**، تر مى مقلد، (ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010[1]) المجلد الثاني، العدد1339،ص188.
2-صموئيل فريمان، المرجع السابق، ص255.

فإذا انطلقنا من تصور راولز للمجتمع باعتباره نضام للوضعيات الاجتماعية، التي يفترض أن جميع الأفراد يستطيعون أن يحتلوها و أن يمتهنوها، فان تكافؤ الفرص للوصول إلى كل من هذه الوضعيات الاجتماعية لمواهب معينة، لا يعني المساواة في تواتر احتلالها، وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك بلدان يصبح فيها الرجل في أغلب الأحيان رئيسا للجمهورية مقارنة بالمرأة، فهذا ليس بالضرورة انتهاكا لمبدأ المساواة المنصفة في الفرص، لا لأن النساء أقل موهبة من الرجال بالنسبة إلى هذا النوع من الوظائف، لكن لأنه يمكن أن تكون رغبة المرأة في أن تصبح رئيسة للجمهورية هي أقل منها عند الرجل، وإنما ما هو غير عادل هو عدم المساواة في إمكانية الوصول فحسب.

علاوة على ذلك ، هذا المبدأ لا يسعى إلى تحديد الفوارق بين الأشخاص ذوي المواهب المختلفة، إنما هو مبدأ متطلب لتكافؤ الفرص، فهو لا يفترض عدم التمييز بين الرجل والمرأة، وبين المجموعات العرقية، أو على أساس اللغة الأم، وإنما يهدف أيضا إلى إنشاء نظام تعليمي مجاني وإلزامي، وإنشاء نظام مساواتي للمواريث، ونظام منصف للتمييز الايجابي.

-مبدأ الفرق: إن المبدأ الثاني لتبرير اللامساواة في الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية هو مساهمتها في تحسين وضع الأفراد الأقل حظا في المجتمع، ويركز هذا المبدأ على ما يدعوه راولز الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية كالثروة والدخل والسلطات والامتيازات المرتبطة بالوضعيات الاجتماعية.

ومبدأ الفرق نفسه خاضع لمبدأ التكافؤ المنصف في الفرص، حيث انه من هم الأقل حظا في المجتمع يمكنهم توقع المصير الأفضل على وجه الممكن[1]

---

[1]-مراد دياني، المرجع السابق، ص ص95.

يقول جون راولز: "قد يبدو ارتجاليا أن مبدأ الفرق، أن الثروة الأكبر لأولئك الأفضل حالا يجب تخفيضها حتى يحصل كل شخص في نهاية المطاف على نفس الدخل تقريبا، لكن هذا سوء التصور، على الرغم من قبوله في ظروف خاصة، إن التوقع الملائم في تطبيق مبدأ الفرق هو ذلك المتعلق بالفرص طويلة الأجل للأقل امتيازا الممتدة على الأجيال المستقبلية"[1]

بمعنى أن راولز يولي الاهتمام الأول إلى الفئة الأقل حظا في المجتمع ، باعتبار انه وضعهم أساس للمبدأ الثاني لنظريته العدالة كإنصاف، ففي النص السابق نلاحظ أنه ابتدأ بالرأي الشائع إلا وهو أن من العدالة أن يحصل الجميع على القدر نفسه من الثروة والدخل، لكنه سرعان ما قال بضرورة أخد لأكثر حرمانا بعين الاعتبار.

يقول راولز: "مبدأ المساواة العالي مصمم لمساعدة المجتمعات الفقيرة في جميع أنحاء العالم".[2]

أي أن مبدأ الاختلاف لجون راولز يضم شطرين أساسيين: مبدأ تكافؤ الفرص و مبدأ الفرق وكلاهما يؤكد على أهمية أن تحظى الفئة الأقل حظا، والأكثر حرمانا في الحسبان، وهكذا فقط يمكن أن تتجسد المساواة و العدالة.

[1]-جون راولز، **نظرية في العدالة**، المصدر السابق، ص356.

2- جون راولز، **قانون الشعوب، و(عود الى فكرة العقل العام)** ،تر محمد خليل (ط1،القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، 2007) ص159.

المبحث الثالث: نقد وتقييم

ينتقد "مايكل والزر"–أستاذ العلوم السياسية بمعهد برنستون للدراسات المتقدمة– الطابع التجريدي لبناء راولز، وغياب العلاقة بينه وبين الحقيقة الفعلية لجماعة إنسانية ما، انه يؤكد أنه لا يوجد مبدأ وحيد للعدالة، وإنما توجد مبادئ متعددة يكون كل منها قابلا للتحقيق ضمن دائرة نوعية من الحياة الاجتماعية، تنتمي الثروات بالنسبة له إلى ثلاث دوائر هي السوق والاستحقاق والحاجة، ومن ثمة يختلف مقياس العدالة بحسب الدائرة، وهكذا فان السوق يقوم بدوره عندما ينشغل بتوزيع الثروات الاستهلاكية، وليس عندما يحاول تنظيم الحياة السياسية، فهناك اذا تعددية لمبادئ العدالة ويظهر الاستبداد حينما يسود الغموض فيما بين النظم.

تعرض راولز للانتقاد كذلك من تيار اديولوجي أخر هو تيار المفكرين المتحررين، الذين يعتقدون باسم حماية الحرية أن أي تدخل من الدولة في حياة الأفراد مرفوض وغير مقبول، حتى وان كان ذلك من أجل إقامة عدالة اجتماعية أكبر، حيث أتهم راولز من طرف "روبير نوزك" –أستاذ بجامعة هارفارد، وأحد خصومه الأشداء– بأنه يرى أن ليس لجدارة الشخص وجهوده دخل في تحديد أجره.[1]

بالإضافة إلى هذا فان منهج راولز في نظرية العدالة كإنصاف ليس جديدا بصورة جذرية، فهو تطور لاسراتجية أفلاطون في الجمهورية.[2]

كما أن منهج راولز ليس بالمنهج الجديد أيضا لأنه يعتبر كانطيا، حيث نجد أن معظم أفكاره لها علاقة مع أفكار كانط، وكذلك بالنسبة إلى العقد الاجتماعي .

---

[1]-جان فرانسو دورتيي، المرجع السابق، ص ص211-212.

2-أوليفر ليمان، **مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين –افاق جديدة للفكر الإنساني**، تر مصطفى محمود محمد، (د ط، الكويت: مطابع السياسة،2004) ص121.

كما أننا نجد انتقادا آخر في كتاب "فكرة العدالة" الحاصل على جائزة نوبل، "لأمارتيا سن" حيث يرى الكاتب أن إعطاء الحرية الشخصية أولية كاملة فيه مغالاة شديدة، حيث أنه يمكن بالفعل قبول أن الحرية الشخصية لابد أن تكون لها أولوية ما، لكن منحها أولوية كلية مطلقة لا شك أن فيه مبالغة شديدة، فثمة، مثلا، أنواع مختلفة من مخططات الترجيح التي يمكن أن تعطى أولوية جزئية لشأن ما على الآخر.

هذا إضافة إلى أن في مبدأ التفاوت يحكم راولز على الفرص التي يملكها الناس من خلال ما يملكون من وسائل، دون الالتفات إلى ما يستطيع الشخص المعاق عمله أقل كثيرا مما يستطيع المعافى بمستوى الدخل والسلع الأولية، فقد تختلف قدرة الشخص على تحويل السلع الأولية إلى قدرة على القيام بالأشياء التي يمكن أن يقوم بها، اختلافا كبيرا جدا باختلاف الخصائص التي ولد بها (كالميولات الخلقية للإصابة بالمرض، مثلا) وكذا الصفات المكتسبة المتفاوتة، أو التأثيرات المتشعبة لمختلف البيئات المحيطة (كالعيش في محيط فيه مرض مستوطن، أو اندفاعات متكررة للعنف) وبتالي، ثمة منطق قوي منطق قوي في الانتقال من التركيز على السلع الأولية إلى التقييم الفعلي للحريات والقدرات.[1]

وينتقد راولز أيضا في اعتبار العدالة أسبق من الخير خاصة من معتنقي المذهب النفعي، بالإضافة إلى أنه انتقد في فكرة الوضع المفترض وفكرة حجاب الجهل، الأفكار التي تبقى مثالية إلى حد استحالة تطبيقها على أرض الواقع.

لكن أرى أن نظرية العدالة كإنصاف لجون راولز، لعبت وستلعب دورا كبيرا في جعلنا نفهم، جيدا، مختلف جوانب فكرة العدالة، كما أنه سيبقى قدر كبير من إسهام راولز مضيئا يغني الفلسفة السياسية.

[1]-أمرتيا سن، المرجع السابق، ص ص 117-119.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع نظرية العدالة عند راولز، تبين لنا جليًا أن هذا المفهوم له جذور تاريخية قديمة قدم الحضارة الإنسانية، فمنذ بداية التجمعات البشرية سعى الإنسان إلى تنظيم حياته من خلال ممارسته مختلف نشاطاته بكل أمن وحرية، تحت راية المساواة بين الأفراد.

فحاولنا تتبع المسار التاريخي لهذه النظرية انطلاقا من العصر اليوناني، الذي أسهم مفكروه السياسيون بشكل متميز في معالجة الفكر السياسي، معتمدين على منهج الملاحظة والتخطيط، أي إقامة دولة المدينة، لكي يضمنوا للقبائل اليونانية الأمن والاستقرار، فقد كرسوا جهودهم لخدمة المصلحة العامة في مجتمعاتهم، ودعوا إلى إقامة نظام سياسي يضمن تحقيق العدالة، وبالتالي ففلاسفة اليونان هم من أرسى سؤال العدالة استنادا إلى منطقهم العقلي وانجذابهم إلى تحقيق نداء الضمير والعقل والمصلحة العامة.

أما في الحقبة الوسيطة، استنتجنا أن أكبر ما ميزها هو الاعتماد على نظام ديني محض، إذ لعبت المسيحية دورا هاما في تغيير حياة المجتمع ، واعتبرت أن مفهوم العدل قائم على قانون إلاهي، فتحقيق العدالة لا يتم إلا من خلال العودة إلى الله، والالتزام بكل جوانب العقيدة الدينية المسيحية،فكان الإنسان، من خلال تعاليم الكنيسة يسعى إلى تخطي الخطيئة الأولى، أو ما يسمى بالخلاص.

وفي العصر الحديث الذي صاحبته ثورة وانقلاب على النظام القائم في العصر الوسيط، استنتجنا أن فلاسفة العقد الاجتماعي كان لهم الفضل الكبير في ازدهار الفلسفة السياسية الحديثة، إذ تناولوا فكرة العدالة والمساواة بشكل رئيسي، حيث اعتبر لوك أن الإنسان في الحالة الطبيعية

يتمتع بالمبادئ الأخلاقية كالحرية والمساواة ، وروسو يذهب إلى أن طبيعة الفرد كانت تمتاز بالعدل والنظام، لكن المجتمع قام بإفساد خيريته، ولهذا فان إقامة العدل والمساواة بين الأفراد تستدعي إبرام عقد بينهم، وتستدعي أيضا تنازلهم عن كل أو جزء من حقوقهم ، أما كانط فلاحظنا كيف كانت العقلانية والإنسانية جوهر فلسفته الأخلاقية.

في حين نجد في نظرية العدالة الراولزية، من خلال دراستنا أنه كان دائم السعي لخلق توازنات جديدة بين الحرية والمساواة، مؤسسة على قواعد أخلاقية للعدالة كإنصاف، حيث يعتبر راولز أن العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات السياسية، وتمثل القاعدة الأساسية لكل مجتمع منظما تنظيما عقلانيا، فالعدالة عنده ممارسة قصديه وواعية تبنى على أساس العقل.

كما أن راولز يؤكد على أسبقية العدل على الخير، فلا يختلف البشر حول شيء مثل اختلافهم حول تصوراتهم للخير، ولا يجمعهم شيء أكثر من العدالة، ولهذا انتقد راولز مبدأ المنفعة، لأنه رأى أن هذا المبدأ يستند إلى تصور أحادي المفهوم للخير.

إن أهم مبادئ العدالة الراولزية، الحرية، التي يعتبرها أساسية ولا يمكن التفريط فيها، ولا يمكن التضحية بالحريات العامة والفردية حتى لو كانت في مصلحة الجميع، ومن مبادئ العدالة عند راولز أيضا نجد مفهوم العدالة التوزيعية التي تستهدف الفئات الأقل حظا والأكثر حرمانا في المجتمع.

ونستنتج في الأخير أن راولز، يهدف من وراء نظريته السياسية، العدالة كإنصاف، إلى بعث الأمل في الليبرالية السياسية من جديد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1-المصادر:

1-جون راولز، العدالة كإنصاف، تر حيدر حاج إسماعيل، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

2-جون راولز، قانون الشعوب،و(عود إلى فكرة العقل العام)، تر محمد خليل، ط1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، 2007.

3-جون راولز، نظرية في العدالة، تر ليلى الطويل، ط1، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011.

2-المراجع:

1-أرسطو طاليس، السياسة، تر أحمد لطفي السيد،د ط، د ب: الدار القومية للطباعة والنشر،د ت.

2-أفلاطون، الجمهورية المدينة الفاضلة، تر عيسى الحسن،ط1، بيرت: 2009.

3- امرتيا سن، فكرة العدالة،تر مازن جندلي، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، دت.

4-أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ط5، القاهرة: دار المعارف، 1990.

5- أميرة حلمي مطر، جمهورية أفلاطون، د ط، د ب: مهرجان القراءة للجميع مكتبة الأسرة، 2009.

6-أوليفر ليمان، مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين –افاق جديدة للفكر الإنساني، تر مصطفى محمود محمد، د ط، الكويت: مطابع السياسة،2004

7-توفيق الطويل، فلسفة الأخلاق نشأتها وتطورها، ط9، القاهرة: دار النهضة العربية، 1991

8- تيرنس بول وريتشارد بيلامي، الفكر السياسي في القرن العشرين، تر مى مقلد، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

9- جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، تر عادل زعيتر، دط، دب: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، دت.

10- جان فرنسو دورتي، فلسفات عصرنا تياراتها مذاهبها.أعلامها وقضاياها، تر إبراهيم صحراوي، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، دت.

11- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر حسن جلال العروسي، دط، دب،الهيئة المعرفية العامة للكتاب، دت.

12- جيمس فينيكان، أفلاطون سيرته أثاره ومذهبه الفلسفي، ط1،بيروت،قادة الفكر دار المشرق،1991.

13- خديجة زتيلي، أفلاطون، السياسة، المعرفة، المرأة، ط1.بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، 2011.

14- ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، تر مصطفى ناصر، دط, الكويت: عالم المعرفة، 2012.

15- صموئيل فريمان، اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون راولز نموذجا، تر فاضل جتكر، ط1، بيروت:المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

16-- فضل الله محمد إسماعيل، سعيد محمد عثمان، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي ،دط، دب، مكتبة تبان للمعرفة، 2006.

17-- كريستيان دولاكامبائ، الفلسفة السياسية اليوم أفكار، مجادلات، رهانات، تر نبيل سعد، ط1، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003.

18- مايكل ج ساندل، الليبرالية وحدود العدل، تر محمد هناد، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009

19- محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظيم الدولة، دط,الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

20-مراد دياني، حرية- مساواة- اندماج اجتماعي نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام، ط1، بيروت: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

21- مصطفى النشار، تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى ابن خلدون، ط1 ،القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،1999.

الموسعات والمعاجم:

1-أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ط2، بيروت: منشورات عويدات، 2001.

2-جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ط3، بيروت: دار الطليعة، 2006.

3-معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، ط1، معهد الإنماء العربي، 1967.

المجلات:

1-علي تتيات ومحمد بلعزوقي، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون راولز،مجلة جامعة النجاح لأبحاث العلوم الإنسانية ،2014، المجلد 28(5).

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد نظرة الأمريكي البرجماتي "جون راولز" للعدالة، حيث تناولنا تطور هذا المفهوم عبر العصور، انطلاقا من العصر اليوناني وصولا إلى الفترة المعاصرة .

وقد تطرقنا إلى نظرة راولز للعدالة، وكيف أسس للعدل وأسبقيته على الخير، حيث انه أكد على أن البشر لا يختلفون أبدا حول تصورهم لمفهوم العدل، بينما يختلفون أيما اختلاف حول تصوراتهم للخير، فالعدالة إذا تمثل القاعدة الأساسية لكل مجتمع جيد التنظيم، منظما تنظيما عقلانيا.

Résumé

Cette recherche étudie principalement, le point de vue de l'américain pragmatique, John Rolls, concernant la justice. Nous avons étudié ce concept à travers les différentes époques, autrement dit à partir de l'époque romaine à l'époque moderne.

Nous avons donc, abordé ce thème relatif à la justice d'après le point de vue de Rolls qui confirme que la justice prime sur le bien. Sachant que le concept de la justice est le même chez tous les êtres. Or, leurs opinions divergent en ce qui concerne la notion du bien. Par conséquent, la justice est considérée comme la base principale de toute société bien organisée.